وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير و علوم تجارية
الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية.
التخصص: مالية وبنوك

بعنوان:

دور التحرير المصرفي في اصلاح المنظومة المصرفية

دراسة مقارنة بين البنك الخارجي وبنك التنمية المحلية–ولاية سعيدة–

من إعداد الطالبين:
- شهرزاد كناندة
- ياسين حاجي

تحت إشراف
- الدكتور: بن حاسين بن عمر

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: .....
أمام اللجنة المكونة من السادة:
الدكتور/ ...../ الدرجة العلمية/ رئيسا
الدكتور/ بن حاسين / الدرجة العلمية/ مشرفا
الدكتور/ ...../ الدرجة العلمية/ مناقشا
الدكتور/ ...../ الدرجة العلمية/ مناقشا
السنة الجامعية:2022/2021

شكر وتقدير

نحمد الله تعالى على توفيقنا وإعانتنا للانتهاء من هذا العمل

انطلاقا من العرفان بالجميل، فإنه ليسرنا أن نتقدم بالشكر والامتنان إلى

الأستاذ الدكتور بن حسين على قبوله الإشراف على هذه المذكرة

والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث وانجازه وفي تذليل

ما واجهتنا من صعوبات، كما أتقدم بالشكر الى جميع الأساتذة بجامعة الدكتور مولاي طاهر عامة وأساتذة

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير خاصة الذين رافقونا في المشوار الدراسي وتلقينا على أياديهم نصيبا من العلم والمعرفة.

وفي الأخير أشكر أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على تقبلهم مناقشة هذا العمل لما بذلوه من جهد قراءة رسالتي المتواضعة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة.

الإهداء

ربي نحمدك حمدا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك

أهدي ثمرة جهدي إلى فيض الحنان، إلى حبيبتي والصديقة الأقرب إلى قلبي، إلى من نورت عمري بالسلام والأمان، إلى أجمل كلمة في الوجود أمي الغالية حفظها الله وأطال عمرها.

إلى من نور قلبي بالحب والعطاء، إلى من افتخرت به وسعيت وأسعى ليفتخر بي، أبي الغالي حفظه الله وأطال في عمره.

إلى كل إخوتي كل واحد باسمه، إلى كل الأهل والاقارب من الصغير إلى الكبير،الى زوجي الذي ساندني و وقفة بجانبي، إلى من آنسني في دراستي وشاركني هذا البحث زميلي ياسين إلى كل من بنيت معهم مدرسة الصداقة، إلى من أتحفوا صداقتنا بالأخوة، إلى أصدقائي وزملائي، إلى كل من ذكره قلمي.

شهرزاد

الإهداء

إلى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه وصدقها قلبه،إلى كل من صلى على خير البرية

محمد عليه الصلاة والسلام .

إلى أعظم امرأة بين نساء الكون أمي الغالية التي حملتني وهنا على وهن جنينا

وسقتني لبن التوحيد مع الأخلاق رضيعا وعلمتني صغيرا ورافقتني بدعائها كبيرا.

إلى أبي الفاضل الشامخ المكارم والراسخ الفضائل ، الحريص علي، رءوف بي رحيم ،

سندي المتين وأنيسي المعين .

إلى دفئ البيت وسعادته إخوتي وأخواتي إلى كل من جمعني معهم المشوار الدراسي

من بدايته إلى اليوم إلى من أحببناهم بإخلاص وبادلونا نفس الشعور.

ياسين

ملخص:

إن أهمية البنك في العصر الحديث جعلته قبلة يهتم بها كل أفراد المجتمع، على أساس أن أهمينه في الحياة الاقتصادية للدول أصبحت لا تقتصر على مجال ضيق و محدود بل أصبحت واسعة و شاملة لكل النشطات الاقتصادية التي يهتم أفراد المجتمع. إن الجزائر من بين الدول الحديثة الاستقلال، والتي اعتمدت في بناء اقتصادها على منظومة بنكية نوعا ما كلاسيكية تفتقر لجودة خدماتها فهي بحيرة على تحسينها لسبب رئيسي واحد هو وجود منافسة قوية في المحيط الاقتصادي من طرف مؤسسات أجنبية تمتلك القدرات مهنية ومؤهلات عالية.

كما أنها تعاني من هيمنة الوصاية السياسية التي جعلتها ضحية البرامج السياسية الاقتصادية المتتالية مند الاستقلال إلى وقتنا الحالي وعلى هذا الأساس أصبح دور التحرير المصرفي في إصلاح منظومة مصرفية للمنافسة المصرفية.

الكلمات المفتاحية: التحرير المصرفي، القطاع العمومي المصرفي، الإصلاحات المصرفية، خوصصة القطاع المصرفي، السوق النقدي، السوق المالي، الضغط الخارجي لتحرير المنظومة المصرفية.

Abstract :

The importance of the Bank in the modern era has made it a destination for all members of society to care about, on the basis that its importance in the economic life of countries has become not limited to a narrow and limited field, but has become broad and comprehensive for all economic activities that concern members of society. Algeria is among the newly independent countries, which depended in building its economy on a somewhat classic banking system that lacks the quality of its services.

It also suffers from the dominance of political tutelage that has made it a victim of successive political and economic programs since independence to the present time. On this basis, the role of banking liberalization has become in reforming a banking system for banking competition.

Keywords: banking liberalization, public banking sector, banking reforms, privatization of the banking sector, money market, financial market, external pressure to liberalize the banking system.

قائمة

المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير ----------

الإهداء ----------

ملخص: ----------

مقدمة عامة ---------- **1**

الفصل الأول: عموميات حول البنوك

تمهيد ----------6

المبحث الأول:ماهية البنوك ----------7

المطلب الأول:نشأة البنوك و مفهومها----------7

الفرع الأول: نشأة البنوك ----------7

الفرع الثاني:مفهوم البنوك----------7

المطلب الثاني:أنواع البنوك و خصائصها----------10

الفرع الأول:أنواع البنوك----------10

الفرع الثاني: خصائص البنوك ----------13

المطلب الثالث: أهمية البنوك و وظائفها ----------14

الفرع الأول: أهمية البنوك----------14

الفرع الثاني: وظائف البنوك ----------14

المبحث الثاني:البنوك التجارية ----------16

المطلب الأول:مفهوم البنوك التجارية ----------16

المطلب الثاني:وظائف البنوك التجارية ----------16

المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية ----------18

المبحث الثالث: البنك المركزي ----------19

المطلب الأول: مفهوم البنك المركزي ----------19

المطلب الثاني: أهداف البنك المركزي----------19

المطلب الثالث:وظائف البنك المركزي----------19

المطلب الرابع: العلاقة بين البنك المركزي و البنك التجاري ----------21

خلاصة الفصل الأول ----------22

الفصل الثاني: مدخل الى التحرير المصرفي

تمهيد الفصل ---------- 24
المبحث الأول:البعد المفاهمي للتحرير المصرفي ---------- 25
المطلب الأول:نشأة التحرير المصرفي و مفهومه ---------- 25
الفرع الأول:نشأة التحرير المصرفي ---------- 25
الفرع الثاني: مفهوم التحرير المصرفي ---------- 26
المطلب الثاني: أنواع التحرير المصرفي---------- 29
الفرع الأول: أنواع التحرير المصرفي و نظرياته وانتقادات موجهة اليه---------- 29
الفرع الثاني:الأساس النظري للتحرير المالي و انتقادات موجهة اليه---------- 31
المطلب الثالث: مبادئ التحرير المصرفي و أهدافه ---------- 32
الفرع الأول: مبادئ التحرير المصرفي ---------- 32
الفرع الثاني:أهداف التحرير المصرفي ---------- 32

المبحث الثاني:أساليب تجسيد التحرير المصرفي

المطلب الأول:اجراءات التحرير المصرفي ---------- 33
المطلب الثاني:شروط نجاح التحرير المصرفي---------- 35
المطلب الثالث:مزايا وعيوب التحرير المصرفي ---------- 35
الفرع الأول:مزايا التحرير المصرفي ---------- 35
الفرع الثاني:عيوب التحرير المصرفي: ---------- 35
المبحث الثالث: دور التحرير المصرفي في اصلاح المنظومة المصرفية ---------- 38
المطلب الأول: دور سياسة التحرير المالي في اصلاح المنظومة المصرفية ---------- 38
المطلب الثاني: دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي المطبقة في الدول النامية. ---- 39
المطلب الثالث: سياسة التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الدول النامية---------- 40
المبحث الرابع:اصلاحات المصرفية قبل وبعد قانون النقد و القرض---------- 41
المطلب الأول:الاصلاحا ت المصرفية قبل صدور قانون 90-10 ---------- 41
المطلب الثاني: المنظومة البنكية في ظل قانون نقد و القرض رقم10/90 ---------- 42
المطلب الثالث: الاصلاحات المصرفية بعد 1990 ---------- 43

خلاصة الفصل الثاني ---------- 44

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الخارجي وبنك التنمية المحلية (فرع سعيدة)

تمهيد: ---------- 46

المبحث الأول:تقديم البنك الخارجي الجزائري و هيكله التنظيمي(BEA) ---------- 47

المطلب الأول: تقديم البنك الخارجي الجزائري ---------- 47

الفرع الأول : نشأة البنك الخارجي الجزائري ---------- 47

الفرع الثاني: تعريف البنك الخارجي الجزائري(BEA) ---------- 48

الفرع الثالث: تطوّر البنك الخارجي الجزائري في مدى السنوات الأخيرة ---------- 48

المطلب الثاني: وظائف البنك الخارجي الجزائري و هيكله التنظيمي---------- 49

الفرع الأول: وظائف البنك (BEA)الخارجي الجزائري: ---------- 49

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي ---------- 50

المبحث الثاني : تعريف بنك التنمية المحليةBDL ---------- 51

المطلب الأول:تقديم عام حول بنك التنمية المحلية---------- 51

الفرع الأول: لمحة عن بنك التنمية المحلية – وكالة سعيدة– ---------- 52

الفرع الثاني: تعريف المؤسسة ---------- 52

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي. ---------- 53

المبحث الثالث:عرض نتائج الدراسة ---------- 57

المطلب الأول:مجتمع البحث وعينة الدراسة ---------- 57

خلاصة الفصل---------- 74

خاتمة عامـــــة---------- 76

قائمة المراجع والمصادر ---------- 80

الملاحق ----------

قائمة الجداول:

رقم	الجدول	الصفحة
01	أوجه الاختلاف بين التحرير المالي و الكبح المالي	28
02	يوضح صدق أداة الدراسة	58
03	توزيع أفراد العينة من حيث الجنس	58
04	توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث السن	59
05	توزيع أفراد العينة من حيث المسمى الوظيفي	60
06	توزيع أفراد العينة من حيث المؤهل العلمي	61
07	توزيع أفراد العينة من حيث الخبرة	62
08	يوضح حساب المتوسطات المرجحة.	63
09	يوضح المتوسطات المرجحة للتحرير المصرفي	63
10	يوضح المتوسطات المرجحة لتطوير الخدمات المصرفية	64
11	يوضح المتوسطات المرجحة للسياسات الضرورية لمواجهة التحرير المصرفي	65
12	يوضح المتوسطات المرجحة للتحرير المصرفي	65
13	يوضح المتوسطات المرجحة لتطوير الخدمات المصرفية	66
14	يوضح المتوسطات المرجحة للسياسات الضرورية لمواجهة التحرير المصرفي	67
15	يوضح علاقة التحرير المصرفي بدور التحرير المصرفي	68
16	يوضح علاقة التحرير المصرفي بدور التحرير المصرفي	68
17	يوضح علاقة السياسات الضرورية لمواجهة التحرير المصرفي بدور التحرير المصرفي	68
18	تأثير التحرير المصرفي على دور التحرير المصرفي	69
19	تأثير تطوير الخدمات المصرفية على دور التحرير المصرفي	69
20	تأثير السياسات الضرورية لمواجهة التحرير المصرفي على دور التحرير المصرفي	70
21	يوضح علاقة التحرير المصرفي بدور التحرير المصرفي	70
22	يوضح علاقة التحرير المصرفي بدور التحرير المصرفي	71
23	يوضح علاقة السياسات الضرورية لمواجهة التحرير المصرفي بدور التحرير المصرفي	71
24	تأثير التحرير المصرفي على دور التحرير المصرفي	71
25	تأثير تطوير الخدمات المصرفية على دور التحرير المصرفي	72
26	تأثير السياسات الضرورية لمواجهة التحرير المصرفي على دور التحرير المصرفي	73

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال

رقم	الشكل	الصفحة
01	البنك كوسيط مالي	09
02	مزايا و عيوب التحرير المصرفي	37
03	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي	50
04	الهيكل التنظيمي لبنك الخارجي BDL	53
05	توزيع أفراد العينة من حيث الجنس	59
06	توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث السن	60
07	توزيع أفراد العينة من حيث المسمى الوظيفي	60
08	توزيع أفراد العينة من حيث المؤهل العلمي	61
09	توزيع أفراد العينة من حيث الخبرة	62

مقدمة
عامة

مقدمة عامة

إن أهمية البنك في العصر الحديث جعلته قبلة يهتم بها كل أفراد المجتمع،على أساس أن أهميته في الحياة الاقتصادية للدول أصبحت لا تقتصر على مجال ضيق و محدود بل أصبحت واسعة و شاملة لكل نشاطات الاقتصادية التي يهتم بها أفراد المجتمع.

كما حدث تغيير كبير في أعمال البنوك و توسعت دائرة و نطاق أعمالها حيث أخذت البنوك تتجه الى أداء خدمات مالية و مصرفية لم تكن تقوم بها من قبل.

من أجل تحقيق النمو الاقتصادي سعت الكثير من الدول النامية في فترة السبعينات الى تطبيق التدخل الحكومي،بصفتها القادرة على ابداء النصيحة الاقتصادية و القادرة على توفير رؤوس الاموال الضرورية لحفظ التنمية و لتغطية العجز في الأسواق المالية كما ساهم التدخل الحكومي في توجيه أسعار الائتمان و بالتالي انخفاض معدلات الفائدة على قروض و الودائع، ولم يعد للمدخرين حافز داخل البلاد مما أدى الى نوع من الكبح المالي و الذي ترتب عنه المناداة بتطبيق سياسة التحرير المصرفي.

كما يدخل التحرير المصرفي كذلك ضمن التطورات المصرفية التي تقوم على تحرير الخدمات المصرفية من القيود و العراقيل و كذا زيادة حدة المنافسة بين البنوك.

و قد أصبح تناول ظاهرة التحرير المالي و المصرفي من الموضوعات الهامة،اذ يحظا باهتمام كبير من قبل الأكاديميين و صناع القرار في المؤسسات المالية و المصرفية.

ونظرا لأهمية القطاع البنكي في استقرار النشاط الاقتصادي في الجزائر،تبنت الجزائر العديد من الاصلاحات،مست جميع الهياكل الاقتصادية،بدءا من تحرير القطاع البنكي بالتحرير التدريجي لأسعار الفائدة،و تحرير المنافسة البنكية بفتح المجال للاستثمارات الأجنبية المباشرة و غير مباشرة،وذلك بعد صدور قانون90-10 الذي يعد تحولا في مسار المنظومة البنكية في الجزائر و تغيرا في سياستها الاقتصادية المتبعة في اطار التوجه نحو اقتصاد السوق،بحيث أنشأ سلطة لضبط النظام البنكي الجزائري.تتمثل في بنك الجزائر،أعطى حرية أكبر للبنوك في ممارسة وظائفها الأساسية،تعبئة الادخار،توزيع القروض،اعادة هيكلة القطاع البنكي،ارساء قواعد المنافسة بين البنوك،ووضع البنوك تحت سلطة القانون التجاري.

وفي سياق المتغيرات التي اجتاحت البيئة المالية الدولية اقليميا وعالميا،أصبح لازاما على المصارف الجزائرية زيادة عنايتها بما تقدمه من خدمات مصرفية،و ضرورة تكيفها مع التغيرات و التطورات المحيط خاصة في ظل رغبة الانضمام الى منطقة التجارة العالمية.

إشكالية الدراسة:

وبناء على ما سبق سنحاول معالجة الموضوع من خلال طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما دور التحرير المصرفي في اصلاح المنظومة المصرفية؟

الأسئلة الفرعية:

ولإثراء هذا الموضوع وإبراز أهميته نتطرق إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى تأثير التحرير المالي على جهاز المصرفي؟
- ما هي خصائص و حقائق المنظومة المصرفية؟
- ما هي انعكاسات التحرير المصرفي على الجهاز المصرفي؟
- و هل التحرير المالي الغير مضبوط و السريع يؤدي الى احداث ازمات مصرفية؟

فرضيات البحث:

لإجابة على الأسئلة المطروحة يمكن وضع جملة من الفرضيات التي تكون منطلقا للدراسة وهي كتالي:

- يؤدي التحرير المصرفي و المالي الى تغير أسلوب أداء البنوك.
- يؤدي التحرير المالي و المصرفي الى الاستفادة من الفرص المتاحة في الاسواق المالية.

أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية العلمية للدراسة في إمكانية اعتباره موضوعا يلقي الضوء على محاولة، إيجاد مدى تأثير التحرير المصرفي على المنظومة المصرفية، بحيث هذه الدراسة تجمع ما بين الجانب النظري والجانب التطبيقي المتمثل في كون الجهاز المصرفي الركيزة الأساسية لاقتصاد أي دولة في العالم .

أهداف الدراسة

- لما عملية التحرير المصرفي متأخرة في الجزائر.
- التدابير التي يمكن للسلطات الجزائرية اتباعها من أجل تقوية و تطوير المنظومة المصرفية.

مبررات اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب لعل من أبرزها ما يلي:

- صلته بالمالية والبنوك (التخصص).
- الرغبة والميول الشخصي في معالجة في مثل هذه المواضيع.
- حداثة الموضوع وقابلية البحث فيه.

مجال وحدود الدراسة:

يتمثل مجال الدراسة في الجانب النظري، ليس هناك مشاكل أو عراقيل فيما يخص جميع المعلومات،حيث ان الكتب متوفرة نوعا ما،وكذا المذكرات،أما من جهة الجانب التطبيقي،فقد تم مواجهة بعض العراقيل فيما يخص الدخول الى بعض البنوك التي لا تسمح بالاستقبال ولا استلام الاستمارات .

منهج وأدوات الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث واختيار فرضياته، نحاول استخدام المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية عموما، وعليه نعتمد على المزج بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في الجانب النظري من خلال التطرق إلى أهم الأدبيات المتعلقة بالتحرير المصرفي ودوره في اصلاح المنظومة المصرفية.

صعوبات البحث:

من معوقات التي واجهتنا في الدراسة هي:

- كون الموضوع موسعا ولا يمكن الإلمام بكل جوانبه.
- صعوبة الحصول على المعلومات الميدانية المساعدة في انجاز دراسة حالة خاصة مع وجود فكرة أسرار البنك والمحافظة عليها.
- وكل هذه الاعتبارات وغيرها، كانت بمثابة المشاكل الأساسية والعراقيل الانجاز كافة تطلعات هذه المذكرة.

الدراسات السابقة:

لم يهتم عدد كبير من الاقتصاديين والباحثين بدراسة موضوع التحرير المصرفي ودوره في اصلاح المنظومة المصرفية، وفيما يلي عرض لبعض الدراسات التي تناولت الموضوع محل الدراسة وإن لم تكن في نفس المنظور(على المستوى الجزئي).

1-دراسة عبد القادر بريش سنة 2006، المقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،بعنوان" **التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات البنكية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**"حيث كانت اشكالية البحث تتمحور حول انعكاسات سياسة التحرير البنكي على البنوك الجزائرية في ظل التطورات الاقتصادية و المالية العالمية،وكيف يمكن للبنوك الجزائرية مواجهة تحديات التحرير البنكي و العولمة،وما هي آليات تطوير خدماتها البنكية و زيادة قدراتها التنافسية.

2 -**دراسة mamane boukari 2015**،المقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في جامعة بوردو 2014،" **la théorie de libéralisation financiére face aux enjeux du financement du développemment en afrique subsaharienne**"تهدف الدراسة في البداية لتسليط الضوء على دور التمويل في التنمية الاقتصادية من خلال دراسة الروابط السببية بين التمويل و التنمية الاقتصادية.بعد ذلك،نعيد النظر في السياسات التحرير المالي من خلال ابراز دراسة تأثيرها من خلال تحليل الموارد المصادر الداخلية و الخارجية لتمويل التنمية في افريقيا جنوب الصحراء.

3-دراسة زواوي فضيلة2016،المقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في جامعة بومرداس،تخصص مالية مؤسسة،"**التحرير المالي و انعكساته على المنظومة البنكية الجزائرية**"تهدف الدراسة الى التعرف على العولمة المالية و أهم الدول الداعمة لها،و التعرف على مالية التحرير المالي و أهم الآثار التي يخلفها على النظم المالية،ومن أجل تشكيل ردة فعل استراتيجية للاستفادة من الفرص التي يتيحها التحرير المالي،والحد من المخاطر

التي تنتج عنه،من خلال تقييم قدراتها على مواجهة متطلباته و تحدياته،تم اقتراح استراتيجيات الي يمكن للبنوك الجزائرية من تبنيها من أجل الاستفادة من الفرص و الحد من المخاطر المرتبطة بها.

4-دراسة عامر عبد الرحيم2016/2017،المقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس،"**أهمية النظام المالي و الاستثمار الأجنبي المباشر في التوجه الاقتصادي الجديد في السياسات التنمية-دراسة حالة الجزائر**-"تهدف الدراسة الى بيان مجموعة المحددات التي تجعل من مناخ الاعمال جاذبا للاستثمارات الاجنبية المباشرة و تقييم مناخ الاستثمار في جزائر أهمية الوقوف عليه،و **نتائج** دلت على أن دخول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى حد كبير مرتبط بطبيعة البيئة الاقتصادية(زيادة الاستثمار المحلي و الانفاق العام و معدل النمو الاقتصادي).وفيما يتعلق بأثر التطور المالي،وجدنا أنه من واجب أن لا يقل مستوى التطور المالي عن الحد الأدنى المطلوب،انطلاقا من هذه العتبة يمكن للنظام المالي أن يكون له تأثير ايجابي على دخول تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

5-دراسة لعوج بن عمر سنة2019/ 2020،المقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في كلية العلوم الاقتصاديةو علوم التسيير،جامعة أبو بكر بلقايد،"**أثر التحرير المالي على الوساطة المالية(دراسة قياسية من 22 دولة نامية خلال فترة(1995-2017)باستعمال تحليل بيانات بانل)**"تهدف الدراسة الى دراسة التحرير المالي على الوساطة المالية في الدول النامية من خلال عرض مختلف الأدبيات النظرية و التجريبية لسياسات التحرير المصرفي و الوساطة المالية و انعكاسات تأثير هذه السياسات على الوساطة المالية،تتبعها الدراسة القياسية لاختبار هذه الانعكاسات احصائيا،ومن نتائج التقدير ان مقدرات طريقة وسط المجموعة المدمجة pmg تظهر متسقة و أكثر كفاءة،ومن جانب آخر أظهرت **النتائج** وجود أثر سلبي للتحرير المالي على العمق المالي و على كفاءة الوساطة المالية،في المدى الطويل.

5خطوات البحث:

على ضوء ما سبق، سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي:

الفصل الأول: عبارة عن دراسة نظرية عن البنوك، مفهومها، أنواعها و خصائصها وأهميتها.

أما الفصل الثاني: فسوف يتطرق فيه إلى التحرير المصرفي، مفهومه ومبادئه و أهدافه وأساليب تجسيده. و تقنيات اصلاحات المصرفية لقانون النقد و القرض قبل و بعد 1990 .

وأخيرا يأتي الفصل الثالث: الذي سيخصص للدراسة الميدانية حول التحرير المصرفي في الجزائر و دراسة مقارنة بين البنك الخارجي و بنك التنمية المحلية.

الفصل الأول: عموميات حول البنوك

تمهيد:

تعتبر البنوك نوعا من المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع و منح الائتمان الذي يمكنها من التوسط بين المقترضين و المقرضين و قد شهدت هذه المؤسسات تطورا ملحوظا في الأونة الأخيرة نظرا للدور الكبير الذي تؤديه في التنمية الاقتصادية حيث زادت أهميتها نتيجة للتطور الاقتصادي و صدور القوانين المشجعة للاستثمار بوجه عام و لم تعد أهمية البنوك كمؤسسات اقتصادية منحصرة في العمليات الادخارية و انما أصبحت لها دور في العمليات الائتمانية و الاستثمارية بمختلف أنواعها.

المبحث الأول:ماهية البنوك

المطلب الأول:نشأة البنوك و مفهومها

الفرع الأول: نشأة البنوك

تاريخا كان ظهور المصارف نتيجة لتطور نشاط الصاغة و الصيارفة في أوروبا في القرون الوسطى،و الذين كانو يقبلون الودائع (النقود الذهبية انداك) و يصدرون مقابلها ايصالات أو شهادات ايداع تتضمن تعهدا من المودع لديه برد أمانة (الوديعة)عند طلبها.

ويحصلون مقابل ذلك على عمولة نظير حفظهم للودائع.وهكذا نشأة الوظيفة الكلاسيكية الاولى للمصارف وهي ايداع الاموال.

ثم لاحظ هؤلاء الصاغة و الصيارفة بمزاولتهم لهذا النشاط ان جزءا كبيرا من الودائع لا يسحب فقاموا باقراض هذه الودائع مقابل فائدة يتقاضونها،وهكذا ظهرت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للمصارف وهي الاقراض.

وقيام الصائغ أو الصراف بهذه الأعمال كان نتيجة لتطور استغرق زمنا طويلا واكبه ازياد كبير في ثقة الجمهور المتعاملون مع الصائغ مما حول مؤسسته الى نواة الاولى للمصرف التجاري.

اذ عرفت المهمة طفرة هائلة خلال القرن 16،لاسيما مع بداية ازدهار التجارة في مدن شمال ايطاليا.فتتأسس أول مصرف في مدينة البندقية في العام 1157م ثم توالى ظهور المصارف بعد ذلك،فظهر مصرف أمستردام عام 1609م و مصرف انجلترا عام 1694م و مصرف فرنسا عام 1800م ويعتبر مصرف امستردام النموذج الذي أخذت به معظم المصارف الاوروبية ثم انتشرت المصارف بعد ذلك في امريكا وغيرها من بلدان العالم. (عبد رزاق، 2015، صفحة 11)

الفرع الثاني:مفهوم البنوك

1-ماهو المصرف:

يعرف الجهاز المصرفي لبلد ما بأنه المؤسسات و القوانين و الأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها المصارف في ذلك البلد فما هو المصرف يا ترى؟يعرف بعض المصرف بأنه مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها.بمعنى أن المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها الاموال و المدخرات ليعاد اقراضها الى من يستطيع ويرغب في الاستفادة و افادة المجتمع منها عن طريق استثمارها.فالمؤسسات المالية في هذه الحالة تخدم كهمزة وصل بين المدخرين و المستثمرين.ولكن تعريف المصرف كمكان الالتقاء عرض الأموال بالطلب عليها فضفاض تشترك مع المصرف

فيه مؤسسات كثيرة مثل شركات التأمين وصناديق التوفير البريدي وبعض التعاونيات. (زياد و محفوظ، 2006، صفحة 3)

2-مفهوم البنك:

وردت عدة تعريفات للبنك منها الكلاسيكية ومنها الحديثة فمن وجهة نظر الكلاسيكية يمكن القول أن البنك هو"مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء.

المجموعة الاولى دينها فائض من الاموال و تحتاج الحفاظ عليه و تنميته و المجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج الى الاموال الاغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما".

أما منا الزاوية الحديثة فيمكن النظر الى البنك على أنه"مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لاجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية و سياسة الدولة و دعم الاقتصاد القومي و تباشر عمليات تنمية الادخار و الاستثمار المالي في الداخل و خارج بما في ذلك المساهمة في انشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية و تجارية ومالية وفقا لأوضاع التي يقررها البنك المركزي"و الشكل التالي يسهم في ايضاح مفهوم البنك كوسيط مالي. (الصيرفي، 2008، صفحة 5)

شكل رقم 1 :البنك كوسيط مالي

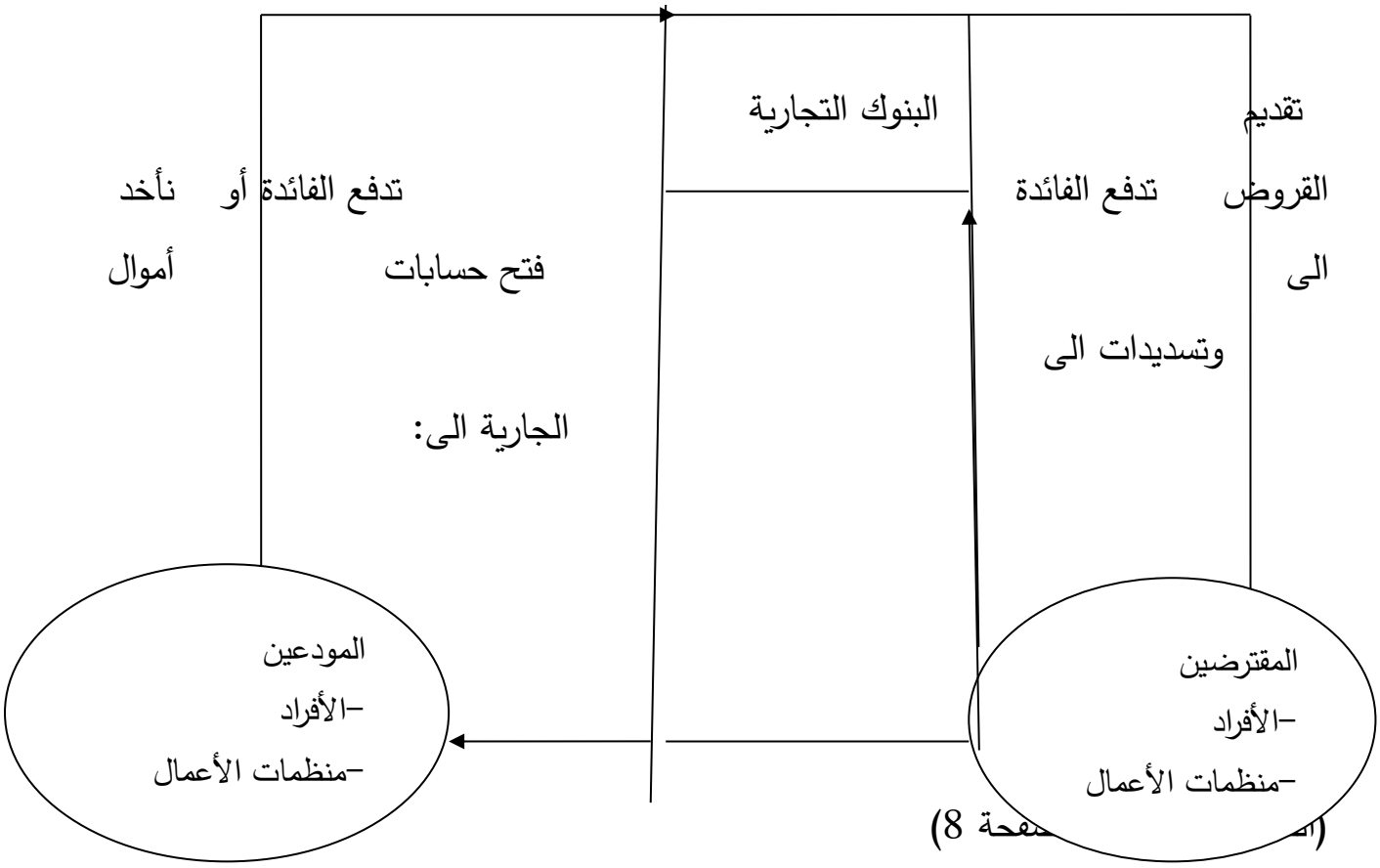

(ا صفحة 8)

3–ما هو البنك؟

هو مكان تجميع الأموال على شكل ودائع او مدخرات صغيرة أو شركات ليتم توظيف هذه الاموال و استخدامها تبعا لدرجة استقرارها و مقدارها و حجمها. (باقي، 2015، صفحة 11)

4–تعريف البنك:

البنك هو كلمة ايطالية banco والتي تعني المنضدة أو الطاولة،و يقابلها في اللغة العربية كلمة المصرف .و المصرف بكسر الراء مأخوذة من الصرف بمعنى بيع النقد و يقصد بالمصرف المكان الذي تتم فيه عملية الصرف.وقد ورد العديد من التعاريف لكلمة بنك في المعاجم و الموسوعات العربية،ففي المعجم الوسيط :(البنك:مصرف المال والمصرف المكان وبه سمي البنك مصرف)

وفي الموسوعة العربية الميسرة(مصرف أو بنك:تطلق هذه الكلمة بصفة عامة على مؤسسات التي تتخصص في الاقراض و اقتراض النقود عصب النظام الائتماني،لأن النسبة الساحقة من الاقراض و الاقتراض لا تتم مباشرة بين صاحب النقود و من يرغب في استخدامها بل عن طريق المصارف).

وفي دائرة معارف الناشئين (بنك–مصرف:هو مكان يحفظ فيه الناس أموالهم في أمان و يستردونها حين يحتاجون اليها). (المهني، صفحة 2)

5–ومنه نستنتج:

ان البنك أو المصرف هو عبارة عن مؤسسة مالية ذات شخصية معنوية،يلعب دور الوسيط المالي بين أصحاب فائض و العجز المالي،حيث يسعى الى تسهيل المعاملات المالية للعملاء و حفظ الأموال و تشغيلها.(من اعداد الطلبة)

المطلب الثاني:أنواع البنوك و خصائصها

الفرع الأول:أنواع البنوك

تنقسم البنوك الى أنواع شتى تختلف باختلاف معيار أو أساس التقسيم هذا ويمكن تقسيم البنوك التي تعمل في النشاط الاقتصادي كما يلي:

1–من حيث شرعية العمليات التي تقوم بها:

1–1–البنوك التقليدية:

وهي كل ماعدا البنوك الاسلامية من البنوك وتعمل في النشاط الاقتصادي في خلق وتجارة الائتمان أي قبول الودائع ومنح القروض على أساس الفائدة الربوية لا على اساس المرابحة او المشاركة،بالاضافة لبعض الخدمات المصرفية المختلفة.

1–2–بنوك الاسلامية:

وهي تلك البنوك التي تقوم بالعمل وفق ما تعرفه الاحكام و القواعد في الشريعة الاسلامية وقد تميزت هذه البنوك عن غيرها بعدم التعامل بالفائدة الربوية سواء على القروض أو الودائع،ولكن اتسمت علاقتهما لعملاتها بأنها علاقة شريك مع شريكه حيث لا يحدد عائدا مسبق على الاموال المودعة لديها أو تقدم أموال لعملاتها في صورة أموال بالمرابحة أو الضاربة أو المشاركة .

2–من حيث الوضع القانوني للبنك:

2–1–بنوك العامة:

هي البنوك التي تمتلكها الدولة و تمتلك كامل رأسمالها و تشرف اعمالها و أنشطتها،كالبنوك المركزية،البنوك الوطنية التجارية،البنوك التخصصة (أي متخصصة في مجال معين)مثل بنك العقاري،البنك الزراعي،البنك الصناعي،بنك التسليف.

2-2-البنوك الخاصة:

هي البنوك التي يملكها أشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين و يتولوا ادارة شؤونها و يتحملوا كافة المسؤولياتها القانونية و المالية ازاء البنك المركزي.

2-3-البنوك المختلطة:

هي بنوك التي تشترك في ملكيتها و ادارتها كلا من الدولة و الافراد او الهيئات و لكي تحافظ الدولة على سيطرتها على هذه البنوك فانها تعمد الى امتلاك نسبة من رأسمال بما يسمح لها باشراف عليها و توجيهها بما ينسجم و السياسة المالية و الاقتصادية للدولة.

3-من حيث طبيعة الاعمال التي تزاولها البنوك:

3-1-بنوك تجارية:

هذا و يمكن تقسيم هذه البنوك حسب نمط الاداء الى البنوك تجارية تقليدية و بنوك الالكترونية غيرت مفهوم التجارة التقليدية،وأصبح كل شيء في التجارة يتم الآن بشكل آلي تماما،ومع تزايد العمليات التجارية الالكترونية أصبح الاحتياج كبير لنوعية جديدة من البنوك غير تقليدية تتجاوز نمط الآداء الاعتيادي ولا تتقيد بمكان معين أو وقت محدد،وكنتيجة للنمو المتسارع لتكنلوجية الاعلام و الاتصال جاءت البنوك الالكترونية التي ساهمت وبشكل فعال في تقديم خدمات متنوعة،وبتكاليف منخفضة مختصرة الوقت و المكان.

3-2-البنوك الصناعية:

هي بنوك التي تختص في التعامل مع القطاع الصناعي و تساهم في عملية التنمية الصناعية من خلال دعم المشاريع الصناعية و ذلك مقابل تقديم القروض و منحها للتسهيلات المصرفية ومن امثلتها بنك التنمية الصناعية.

3-3-البنوك الزراعية:

هي البنوك التي تتعامل مع المؤسسات الزراعية حيث تختص بتقديم كافة التسهيلات و الخدمات المصرفية لمساعدة هذه المؤسسات لأداء دورها في عملية التنمية الزراعية سواء كانت هذه المؤسسات تابعة للافراد او الجمعيات تعاونية،ومن أمثالها بنك التنمية والائتمان الزراعي.

3-4-البنوك العقارية:

هي البنوك التي تقدم كافة التسهيلات و الخدمات المصرفية للافراد او المؤسسات أو الجمعيات التعاونية السكنية لمساعدتها في انشاء العقارات ومن أمثلتها بنك التنمية العقارية.

3-5-البنوك الاجتماعية:

هي البنوك التي تقدم كافة التسهيلات والخدمات المصرفية للافراد أو الجمعيات التعاونية بهدف المساهمة في توسيع قاعدة التكافل الاجتماعي بين المواطنين،و العمل على تحقيق مجمع الكفاية و العدل كما تهدف الى توفير فرص عمل و المساهمة في حل مشكلات المجتمع (الفقر،البطالة،إلخ).

3-6-بنوك الأعمال و الاستثمار:

هي بنوك تقوم بتجميع المدخرات بوسائل مختلفة من المؤسسات الخاصة و الأفراد و تقوم بتمويل الائتمان طويل الأجل،وعملياتها موجهة لمن يسعى لتكوين أو تجديد رأسمال الثابت(مصنع عقارات الاراضي الزراعية)لذا فهي تحتاج الى أموال غير قابلة لأنها تعتمد في إقراضها للغير على رأسمالها بالدرجة الأولى،الذي يفترض فيه أن يكون كبيرا نسبيا و ودائع الأجل.

3-7-بنوك أو صناديق الادخار:

وهي مؤسسات تقدم التسهيلات للأفراد عادة محدودي الدخل لادخار نقودهم هذه الوظيفة قد تقوم بيها الأنواع المختلفة من البنوك لكن هناك من مؤسسات من يقتصر على هذه الوظيفة.

3-8-بنوك الصرف:

وهي مؤسسات تتمثل وظيفتها الرئيسية في شراء و بيع العملات الاجنبية أو الحقوق على العملات الاجنبية في شكل كمبيالات،حوالات مصرفية وتحويلات.

3-9-البنوك الشاملة:

هي تلك البنوك التي يتحدد دورها ويتبلور من خلال كونها بنوك تقوم بأعمال كل البنوك سواء البنوك التجارية أو الاستثمار و الأعمال و البنوك المتخصصة في وقت واحد وفي آن واحد،بالإضافة الى اتجاهها و حرصها على تنويع مصادر الحصول على الاموال والإيرادات أو الموارد البنك التي تأتي من قطاعات متعددة وعن طريق ادارة الخصوم وتنمية الموارد المالية للبنك.

3-10-البنوك المركزية:

هي البنوك التي تنشأها الدولة ليتتولى عملية الاشراف و التوجية و الرقابة على الجهاز المصرفي كما أن لها حق اصدار العملة و الاحتفاظ بالأصول السائلة الخاصة بالدولة كالذهب و العملات الأجنبية،و يكون رأسمال البنوك المركزية ما تخصصه الدولة لها وكذلك من الودائع البنوك التجارية لديها.

4-من حيث مصادر الأموال ينقسم البنك الى:

4-1-بنوك مركزية:

هي البنوك التي تنشأها الدولة لتتولى عملية الاشراف و توجيه ورقابة على الجهاز المصرفي كما سبق و أن أشرنا.

4-2-بنوك الودائع(البنوك التجارية):

هي البنوك التي تتكون أعمالها الخاصة من رأسمال المملوك للشركاء و كذلك من ودائع التي يقدمها الأفراد و المؤسسات لغرض الاستثمار أو الحسابات الجارية.

4-3-بنوك الأعمال أو الاستثمار:

هي البنوك التي تعتمد بشكل رئيسي على أموالها الخاصة بالاضافة الى الودائع لأجل في قيامها بالأعمال التي أنشأت من أجلها و من أهم هذه الأعمال تقديم قروض طويلة الأجل للمشروعات او المساهمة فيها لأغراض الاستثمار،و القانون سمح لهذه البنوك بانشاء شركات استثمارية . (مندور، 2013، صفحة 20)

الفرع الثاني: خصائص البنوك

1-الخصائص المميزة للبنوك الغير تجارية أي البنوك المتخصصة:

تقوم البنوك المتخصصة بعمليات الائتمان المتوسطة وطويلة الأجل،في نشاط اقتصادي معين،تعكسه تسميتها كالبنوك العقارية،و زراعية و الصناعية أو قد يرجع التخصص الى مقابلة حاجات الائتمانية من نوع خاص كما هو الحال مثلا بالنسبة لبنوك الاستثمار و الأعمال.

وتعتمد البنوك المتخصصة بالإضافة للموارد الذاتية (رأسمال و احتياطات و مخصصات البنك)أيضا على موارد خارجية،أي غير ذاتية و يغلب على تلك الموارد الأخيرة طابع الاقتراض من سوق المال عن طريق اصدار السندات تشتريها خاصة المؤسسات تمويل الكبرى،و شركات التأمين،و قد تقترض من البنوك التجارية،أو البنك المركزي،أو من الدولة أيضا.

كما أن البنوك المتخصصة في الدول النامية،وتعتمد بصفة رئيسية في حصول على موارد خارجية على الحكومة،و البنوك التجارية و البنك المركزي،و ذلك لضيق الأسواق المالية في تلك الدول،و عادة تقدم لها تلك قروض بأسعار فائدة متخصصة.

2-خصائص مميزة للبنوك التجارية:

ان السمة الأساسية للبنوك التجارية،تتمثل في قدرتها على خلق الائتمان و اضافتها بذلك الى كمية نقود نقودا دفترية أي نقودا مصرفية،و هذه الخاصية تميز البنوك عن البنوك المتخصصة و تتمثل الموارد الذاتية للبنوك

التجارية(رأس مال المدفوع و إحتياطات ومخصصات البنك)و تمثل الودائع نسبة ضخمة من الموارد غير ذاتية. (حسن، 2019، صفحة 36)

المطلب الثالث: أهمية البنوك و وظائفها

الفرع الأول: أهمية البنوك

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفرات المحققة من الحجم الكبير و ذلك كما يلي:

1-بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب و العكس بالشروط و المدة الملائمة للاثنين.

2-بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر للاقتصاد المشاركة على مشروع واحد.

3-نظرا لتنوع استثمارات المصارف فانها توزع المخاطر مما يجعل في الامكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية.

4-يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.

5-ان وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول ضريبية من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.

6-بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة و عائد مختلف و شروط مختلفة للمستثمرين فانها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.

7-تشجيع الأسواق المالية التي تستثمر و تصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة. (الصيرفي م.، 2014، صفحة 8)

الفرع الثاني: وظائف البنوك

تقوم البنوك بوظائف نقدية متعددة،ويكمن تقسيمها الى:

-وظائف كلاسيكية

-وظائف حديثة

أ-الوظائف الكلاسيكية(التقليدية):

1-قبول الودائع على اختلاف أنواعها.

2-تشغيل موارد البنك على شكل قروض و استثمارات متنوعة مع مراعات مبدأ التوفيق بين السيولة أصول البنك و ربحيتها و أمنها.

ب-الوظائف الحديثة:

تقوم هذه الوظائف على تقديم خدمات متنوعة منها ما ينطوي على ائتمان ومنها ما لا ينطوي على الائتمان،وابرز هذه الخدمات ما يلي:

-ادارة الأعمال و الممتلكات للعملاء و تقديم الاستثمارات الاقتصادية و المالية.

-تمويل الاسكان الشخصي(ينطوي على الائتمان)

-ادخار المناسبات.

-سداد المدفوعات نيابة عن الغير.

-خدمات البطاقة الائتمانية (تنطوي على الائتمان).

-تحصيل الفواتير الكهربائية و الهاتف و الماء من خلال الحسابات تفتحها المؤسسات المعنية يقوم المشتركون بايداع قيمة فواتيرهم فيها.

-تحصيل الأوراق التجارية.

-المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية.

ويضاف الى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للمصارف التجارية في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد.

وظائف أخرى أهمها:

-وظيفة التوزيع:

في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي حيث يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للانتاج أو اعادة الانتاج،و المتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف،ويتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية لايوجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام.

-وظيفة الاشراف و الرقابة:

تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة الى استخدماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت لها من أغراض و للتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها. (أمينة، 2017/2016، صفحة 46)

المبحث الثاني:البنوك التجارية

المطلب الأول:مفهوم البنوك التجارية

فالبنوك التجارية تلك التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة،وتزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي وخدمته بما يحقق اهداف خطة التنموية، ودعم الاقتصاد القومي وتباشر تنمية الادخار و الاستثمار المالي في الداخل و الخارج بما في ذلك مساهمة في إنشاء المشروعات، و ما تستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية و مالية،وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

-ويعرف آخرون البنوك التجارية بأنها مؤسسات مالية و بسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد و الوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضا وتستخدمها في اقراض الأفراد و المشروعات ذات العجز. (الرحمن، 2015، صفحة 11)

المطلب الثاني:وظائف البنوك التجارية

يقوم البنك التجاري بعدة وظائف منها رئيسية و أخرى فرعية

الوظائف الرئيسية:

1-خلق نقود الائتمان و خلق الودائع:

سبق و أن أوضحنا في فكرة قيام الصاغة (الصيارفة) بعملية خلق الائتمان،والتي تشبه ما تقوم به للبنوك التجارية اليوم،ويطلق عليه عملية خلق النقود الودائع أو خلق النقود المصرفية و كما هو معروف من البنوك تجارية تقبل الودائع النقدية بمختلف أشكالها ثم تحتفظ بها وفي مقابل تعطي صاحب الوديعة دفتر شيكات حتى يتسنى للمودع السحب منها أو سحبها،وبنفس فكرة الصائغ أو المصرف وعلى فرض أن الأفراد يتعاملون بالشيكات المصرفية فيما بينهم،وأنهم لا يحتجون الى النقود الا في القليل من بعض التعاملات،كما أنه في الوقت الذي يقوم بعض الأفراد بالسحب من ودائعهم فان البعض الآخر قد يقوم بايداع ودائع جديدة قد تكون أقل أو أكثر من الودائع المسحوبة أي أن البنك يجد أن جزء الكبير من الودائع لديه لا يتم سحبها من قبل المودعين،ومن ثم اذا استطاع البنك أن يتوقع الكمية التي تزيدها المسحوبات اليومية من النقود عن الودائع الجديدة،انه لن يحتاج للاحتفاظ في خزانته من نقود الا جزء فقط من قيمة هذه الودائع كاحتياطي لمواجهة الطوارئ من المسحوبات اليومية طبقا للنظام الاحتياط غير كامل أو الجزئي،بحيث تستطيع البنوك التجارية القيام باستثمار الجزء المتبقي منها،أي أنه نتيجة لاحتفاظ البنوك باحتياطات جزئية لأرصدة الودائع لديها،تستطيع البنوك التوسع في الاستثمار (الاقتراض مثلا)وبالتالي التوسع المضاعف في خلق الودائع،بحيث تستطيع البنوك التجارية زيادة عرض النقود عندما تزيد الاحتياطات لديها.

2-الانجاز في الائتمان:

وتنقسم تلك الوظيفة الى وظيفتين أساسيتين:

أ-قبول الودائع:

والوديعة المصرفية عبارة عن نقود يقوم شخص ما (طبيعي أو معنوي) بايداعها لدى البنوك على أن يلتزم هذا الاخير بردها اليه لدى الطلب أو وفقا لشروط المتفق عليها مضافا اليها الفوائد بحسب الاتفاق القائم بينهما.

ب-منح القروض:

عندما يقوم البنك بمنح القروض للعملاء سواء كانوا أفراد أو منشآت يعني إعطائهم مبلغ من المال بضمان ما يقدمونه من ضمانات كبضائع أو أوراق مالية أو أوراق تجارية أو عقارات أو حتى ضمانات شخصية على أن يقوم العملاء بسداد هذا المبلغ الزائد بمبلغ اضافي كفائدة على الأقساط أو على مرة واحدة بعد فترة ما تسمى أجل القرض.

الوظائف الفرعية:

تقوم البنوك التجارية بالعديد من الوظائف منها:

-اصدار خطابات الضمان:

وخطاب الضمان هو تعهد كتابي يصدر من البنك بناءا على طلب من العميل مبينا فيه اسمه و اسم المستفيد من الضمان و مبلغ الضمان و الغرض منه و مدة صلاحيته،هذا التعهد يقتضي بأن يدفع البنك نيابة عن العميل الى المستفيد مبلغ الضمان إن لم يوفي العميل بشيء من التزاماته نحو المستفيد و هذه الخطابات لها أهمية كبيرة في عقود المقولات و التوريدات و توجد أنواع متعددة للخطابات ضمان ابتدائي أو مؤقتة وقد تكون خطابات ضمان نهائية.

-فتح الاعتمادات المستندية:

تقوم البنوك التجارية بفتح الاعتمادات المستندية بهدف تسهيل عملية الاستراد من الخارج، أي فتح البنك التجاري للعميل (المستورد)حساب بعملة أجنبية بأحد البنوك في دولة المصدر ليسدد منه قيمة وارداته ويتولون الشحن و النقل و التأمين و خلافه حيث تعد هذه الخدمة من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف،لأنها أساس الحركة التجارية الدولية(استراد-تصدير)في كافة أنحا ء العالم والتي تنفد من خلال شبكة المراسلين للمصارف حول العالم و يختلف نع الاعتماد المستندي حسب رغبة المصدر وهذا يتوقف على مدى ثقته في المصدر.

وظائف فرعية أخرى:

1-خصم الأوراق التجارية.

2-تحصيل الشيكات.

3-اصدار الأسهم و السندات.

4-اعطاء بيانات الحالة المالية حول العميل الى البنوك الأخرى.

5-صرف المرتبات المعاشات الدورية لمستحقيها.

6-شراء و بيع الأوراق المالية وحفظها.

7-شراء وبيع العملات الأجنبية. (محمود و المغربي، 2016، صفحة 30)

المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية الى تحقيق عدة أهداف على درجة كبيرة من أهمية وهي:

1-هدف الربحية profitability:

تقتضي طبيعة عمل البنك لدى قبوله الودائع من الأفراد دفع عوائد لهم عن هذه الودائع سواء حقق البنك ايرادا أو لم يحققه،لذلك ان هذا الوضع يفرض على البنك العمل لتحقيق أقصى درجة من الربحية من خلال تعظيم الايرادات و تقليص النفقات.

2-هدف الأمان safety:

يهدف البنك من خلال مباشرة نشاطه العمل على تعظيم قيمة رأسمال لأن أي خسارة يقع فيها البنك يعني التهام جزء من الأموال المودعين مما قد يؤدي الى افلاس البنك،الأمر الذي يدفعه الى توفير أكبر قدر ممكن من أمان للمودعين من خلال تجنب تمويل مشروعات ذات خطورة عالية.

3-هدف السيولة liquidity:

تفرض طبيعة العمل المصرفي و العلاقة مع المودعين توفير السيولة الكافية لدى المصرف تمكنه من أداء التزاماته بشكل آني، فالبنوك التجارية لا يمكنها تأجيل سداد ما عليها من التزامات للغير(المودعين)لفترة زمنية.

وبناءا على ما سبق يلاحظ وجود تعارض بين تحقيق الأهداف المذكرة مما يشكل مشكلة للادارة المصرفية،فمثلا يمكن للمصرف تحقيق درجة عالية من السيولة باحتفاظه بنقدية كبيرة في خزائنه مما يعني انخفاض هدف الربحية،وفي نفس الوقت فان البنك يمكنه توجيه أمواله نحو استثمارات عالية المخاطر لغرض زيادة الربحية ولكنه بذلك يكون قد عرض أمواله الى مخاطر عالية مما قد ينجم عنه خسائر رأسمالية كثيرة،الأمر الذي قد يؤدي الى

تدمير الهدف الثاني وهو تحقيق الأمان لأموال المودعين، و لتحقيق التوازن و عدم التعارض بين هذه الأهداف نجد أن الهدف الأول يخدم المساهمين و أما الهدف الثاني و الثالث فيخدم المودعين، الأمر الذي يدعو الى التدخل التشريعي لحسم هذه المسألة من خلال ما تصدره السلطة النقدية من ضوابط و تعليمات في هذا الخصوص. (علي عبد الله، 2014/2013، صفحة 33)

المبحث الثالث: البنك المركزي

المطلب الأول: مفهوم البنك المركزي

البنك المركزي في حقيقة الأمر ما هو الا بنك يتعامل مع الائتمان،شأنه في ذلك شأن البنوك الأخرى،ولكنه يختلف عنها من حيث ملكيته و من حيث أهدافه ومن حيث طبيعة المتعاملين معه. (عمر، 2009/2008، صفحة 4)

المطلب الثاني: أهداف البنك المركزي

-اصدار الأوراق النقد و تحديد فئاتها و مواصفتها.

-ادارة السيولة النقدية في الاقتصاد القومي،وله أن يصدر الأوراق المالية بما يتناسب مع طبيعة أمواله و نشاطه و الدخول في عمليات السوق مفتوح.

-التأثير في الائتمان المصرفي بما يكفل مقابله الحاجات الحقيقية لمختلف نواحي نشاط الاقتصادي.

-الرقابة على وحدات الجهاز المصرفي.

-ادارة احتياطات الدولة من ذهب و النقد الأجنبي.

-تنظيم وادارة سوق الصرف الأجنبي

-الاشراف على نظام المدفوعات القومي.

-حصر-ومتابعة المديونية الخارجية على الحكومية و الهيئات الاقتصادية و الخدمية و القطاع العام و القطاع الأعمال العام و القطاع الخاص وذلك طبقا للنماذج التي يحددها مجلس ادارة البنك المركزي.

وللبنك أن يقوم بأية مهام أو يتخذ أية اجراءات يقتضيها تطبيق السياسات النقدية و الائتمانية و المصرفية و أحكام الرقابة على الائتمان المصرفي. (محمد و سمير، 2011، صفحة 26)

المطلب الثالث:وظائف البنك المركزي

يمكن اجمال أهم الوظائف التي يقوم بيها البنك المركزي المصري وغيره من البنوك المركزية في الدول المختلفة فيما يلي:

1-اصدار العملة:

اختصت بضعة مواد في النظام الاساسي للبنك المركزي بموضوع الاصدار ،فقد نصت المادة التاسعة منه على أن يكون للبنك وحده امتياز اصدار أوراق النقد،و يحدد وزير الاقتصاد بعد أخذ رأي البنك فئات أوراق النقد التي يجوز اصدارها كما يحدد اتساعها و رسمها و غير ذلك من المواصفات كما يجب أن تحمل هذه الأوراق توقيع محافظ البنك.

2-البك المركزي بنك الحكومة:

من أهم وظائف البنك المركزي قيامه بدور بنك الحكومة و مستشارها المالي،وذلك مهما تنوعت أشكال ملكية البنك المركزي،سواء كانت ملكية عامة للدولة،أو ملكية خاصة للأفراد،أو ملكية مختلطة.والبنك المركزي يقوم بمجرد حصوله على امتياز اصدار البنكنوت بخدمات نقدية و مصرفية للحكومة أهمها ما يلي:

-تحتفظ الحكومة لدى البنك المركزي بحساباتها فتودع لديه جزء من مواردها المالية. و يقوم البنك المركزي بدوره بتنظيم مدفوعاتها.

-يمد البنك المركزي الحكومة بالقروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل كما يقوم بتنظيم الاكتتاب في القروض العامة التي تعقدها الدولة وحزمة الدين.

-يقوم البنك المركزي بماله من خبرة في شؤون النقد و الائتمان بتقديم المشورة للحكومة في كافة المجالات الاقتصادية،كما تعهد اليه بأعمال أخرى مثل الرقابة على الصرف.

3-بنك البنوك:

ان البنك المركزي يعتبر بنك البنوك، وهو المقرض الاخير و الذي لا يتعامل مع الافراد و القانون يلزم البنوك التجارية بضرورة الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها لدى البنك المركزي و ذلك بهدف تمكين البنك المركزي بمزاولة سلطته في الاشراف و الرقابة على الائتمان المصرفي سواء بزيادة قدرة البنوك على منح الائتمان أو الحد منها،كما أن البنك المركزي يعتبر المقرض الاخير للنظام المصرفي،فهو دائما على استعداد لمساعدة البنوك التجارية في حالات الضيق المالي و الازمات النقدية حيث يقدم اليها ما يلزمها من الارصدة النقدية سواء كان ذلك بتقديم القروض مباشرة اليها أو باعادة خصم ما يقدم اليه من الحوالات المخصومة التي تتوافر فيها شروط اعادة الخصم،و البنك المركزي ليس ملزما بمساعدة كل بنك تجاري وفي كل الظروف دون قيد أو شرط فهو لابد و أن يطمئن الى سلامة تصرف البنك و التزاماته بالقواعد المصرفية و للبنك المصرفي الحق في تحديد أسعار الفائدة التي يعيد بها خصم الحوالات المخصومة التي تقدم اليه من بنوك التجارية أو التي يتقاضاها على قروضه لها.

4-تنظيم الائتمان من خلال الرقابة و الاشراف:

حيث أن البنوك التجارية قادرة على خلق الائتمان، أي خلق النقود المصرفية و حيث أن ذلك يؤدي الى حدوث تقلبات اقتصادية غير محمودة،فان البنك المركزي يتدخل في الوقت المناسب لتنظيم الائتمان.

وبما أن مدى قدرة البنك التجاري منح الائتمان بتوقف على الطلب على القروض من جانب الافراد و الهيئات المختلفة،وأيضا على كمية ما لدى هذه البنوك من ودائع.على نسبة الاحتياطي القانوني فان البنك المركزي في تنظيمه يستخدم وسائل السياسة النقدية. (رزق، 2009/2008، صفحة 223)

المطلب الرابع: العلاقة بين البنك المركزي و البنك التجاري

بعد انفراد ذلك النوع من البنوك باصدار النقد القانوني و استخدامه كاحتياطي قانوني مقابل الودائع التي تخلقها البنوك التجارية،ازدادت أهمية البنوك المركزية في نظام المصارف التجارية و عليه أخذت هذه المصارف تودع جزءا من أرصدتها النقدية لدى البنك المركزي لتستخدمها كأداة لتصفية فروق الحسابات التي تنشأ في معاملتها بين بعضها البعض.

وعليه فان الأرصدة النقدية للبنوك التجارية التي تودع لدى البنك المركزي تمثل التزامات على البنك المركزي للبنوك التجارية،وعليه تنشأ بين البنك المركزي و بنوك التجارية،علاقة تشابه تلك العلاقة التي تقوم بين البنوك التجارية و الأفراد وكلما ضعفت علاقة البنك المركزي مع الأفراد ازدادت علاقته بالبنك التجاري،وعليه يتعين على البنك المركزي أن ينسحب من ميدان العمليات المصرفية الخاصة اذا كان قيامه يمثل هذه العمليات يضر بعلاقته مع البنوك الأخرى ويعرقل تنفيذ السياسة الائتمانية المرغوب فيها.

وكذلك فان البنك المركزي بصفته مصدرا للنقد القانوني الذي تستخدمه البنوك التجارية كاحتياطي للتوسع في تقديم القروض،كما تتقدم اليه البنوك التجارية للاقتراض عند الحاجة،فالموارد النقدية للبنوك التجارية تتكون أساسا من الودائع الأفراد بينما يلعب رأسمال و الاحتياطات دورا ضئيلا كمورد نقدي،ولكن في حالات معينة نحتاج المصارف التجارية الى قدر اضافي من الارصدة النقدية،فنلجأ الى البنك المركزي تقترض منه بضمانات معينة،أو تعيد خصم الأوراق التجارية و المالية لديه.

كما أنه في الحالات التي تتعرض فيها المصارف التجارية الى أزمة سيولة عامة،أي عندما تكون سوق النقد في حاجة الى أرصدة نقدية اضافية،فليس هناك الا البنك المركزي كملجأ وحيد للاقتراض في حالة الأزمات العامة،ومن ثم يطلق عليه الملجأ الأخير للإقتراض. (عمر، 2009/2008، صفحة 29)

خلاصة الفصل الأول:

رغم تعدد البنوك و تخصصها الا أنها تؤدي وظائف متكاملة و لا تهمل أي قطاع من القطاعات الاقتصادية،و استحداث أي نوع هو استكمال الخدمات المعينة، كما أصبحت البنوك تمارس وظائف خارجية عديدة،كوساطة في البورصة ،و ادارة الأعمال و الممتلكات كما أنها تعتمد في تمويلها على ودائع بدرجة كبيرة،واعادة استعمالها في منح القروض،مما يجعلها داخل دائرة المخاطرة ،التي تحاول التقليل منها من خلال الضمانات المقدمة لها والمدروسة من قبل البنك،والقروض باب من أبواب الحصول على الفوائد و الأرباح،و أيضا التشجيع على الاستثمار و المشاريع الاستثمارية.

الفصل الثاني: مدخل الى التحرير المصرفي

تمهيد الفصل

يعد التحرير المالي ظاهرة حديثة نسبيا و قد بدأت منذ بداية عقد ستينيات في عديد من الدول المتقدمة ثم تلتها الدول المتخلفة من خلال الاصلاحات و التحول الاقتصادي،وقد تضمنت استراتيجية التحرير المتبعة ازالة الأسقف الخاصة بأسعار الفائدة و القيود على الائتمان،و تخفيف الرقابة و الاشراف الحكومي على الجهاز المصرفي.

غير أن التحرير المصرفي المتسرع غير متدرج،قد أدى الى العديد من الممارسات السيئة من جانب البنوك مما ترتب عليه حدوث خسائر كبيرة بسبب عجز المقرضين عن الوفاء بديونهم،أدى ذلك الى ظهور ظاهرة التعثر المصرفي والتي تعتبر من بوادر نشوب الأزمات المالية.

المبحث الأول: البعد المفاهمي للتحرير المصرفي

المبحث الثاني: أساليب تجسيد التحرير المصرفي

المبحث الثالث: دور التحرير المصرفي في اصلاح المنظومة المصرفية

المبحث الأول:البعد المفاهمي للتحرير المصرفي

المطلب الأول:نشأة التحرير المصرفي و مفهومه

الفرع الأول:نشأة التحرير المصرفي

يعتقد البعض أن ظاهرة العولمة المالية الحالية جديدة نسبيا ولم يكن لها مثيل،لكن المتتبع لتاريخ النظام الرأسمالي يلاحظ أنها ظاهرة تلازمت بنشوء و تطور هذا النظام مرورا بالتجاريين و الثورة الصناعية،والحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا،إلا أن درجة التكامل بين الأسواق المالية في السابق لم تكن مثلما هي عليه الآن،فمستويات التكامل مرتفعة سواءا من حيث تقارب مستوى معدلات العائد على الاستثمارات المالية،أو تقارب معدلات الفائدة المحلية مع نظرتها العالمية، كما ارتبطت أسواق المال المحلية بالعالم الخارجي،اضافة الى اتساع مدى حرية حركة رأسمال عبر الحدود الوطنية مقارنة مع مسيرة السوق المالية العالمية في الماضي البعيد أو حتى القريب.

إلا أن المسيرة الطويلة للعولمة المالية لم تكن لتسير بشكل مستمر،فقد تم تعطيلها احيانا بسبب الازمات الاقتصادية و النقدية و كذلك بسبب الحروب،كما أن سرعة انتقال الأموال و حجم تدفقها و أدواتها المالية،و درجة حرية حركتها تختلف أيضا في الوقت الراهن عما كانت عليه سابقا،أي أن انسياب التيارات المالية بين دول الفائض و دول العجز ،وهذا هو الأساس.

و في أزمة الكساد الكبير(1931/1929)فرضت العديد من الحكومات قيودا متعددة على حركات رؤوس الأموال كاحدى آليات تخفيف حدة الكساد،ولكبح حركة رؤوس الأموال ما بين الأسواق المالية الدولية مما أدى من جديد لتفكيك الروابط فيما بينها.

ومن ناحية أخرى تم التطرق الى مصطلح التحرير المالي و المصرفي في بداية السبعينات و الثمانينات من طرف مجموعتين،المجموعة الأولى كانت من خلال كتابات ماكينون" MC KINNON"و شوSHAW عام 1973 من خلال "الكبح المالي"عرفت باسم "مدرسة الكبح المالي"و يعتبر هاذين الاقتصاديين أن التحرير المالي و المصرفي أداة فعالة و سهلة من أجل تسارع النمو الاقتصادي في الدول النامية،و هذه النظرية حظيت بقبول كبير من قبل المنظمات العالمية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي من جهة،اضافة الى قبول الدول النامية لها من جهة أخرى،حيث قال ماكينون"ان تحرير التجاري و المالي و المصرفي يبقى اللعبة الوحيدة فيما يخص سياسات التنمية الاقتصادية الفعالة.

أما مجموعة الثانية،فكانت من خلال المدرسة التركيبية الجديدة" STRUCTURALISTE LéCOLE NEO "

بقيادة تايلور"TAYLOR"عام 1983 و التي أتت كرد فعل لاقتراحات ماكينون و شو،فهذه المدرسة تأخذ بعين الاعتبار الأسواق المالية غير الرسمية و دورها الهام في تحقيق الموارد المالية. ومن ناحية أخرى،فقد حاولت المدرستين السابقتين جاهدة لفهم و معرفة ما اذا كانت السياسات المتبعة من طرف الدول النامية من أجل بلوغ و تحقيق التحرير المالي و المصرفي قد أدى بها الى زيادة نموها الاقتصادي أم لا؟ (خالدية، 2010/2009، صفحة 10)

الفرع الثاني: مفهوم التحرير المصرفي

تعريف الكبح المالي:

نعرف الكبح المالي على أنه جملة من الاجراءات و التنظيمات التي تخص النظام المالي و المتخذة من قبل السلطات النقدية بهدف اشباع الحاجات المالية للحكومة و زيادة الاستثمار كما أن سعر الفائدة منخفض(تحت المستوى التوازني) ولا يعكس قوى السوق ولا معدل التضخم. (طلحاوي، 2018، صفحة 3)

تعريف التحرير المالي:

يندرج التحرير المالي ضمن سياق التحرير الاقتصادي،التحول الى ما يسمى بالانفتاح المالي الذي يعتبر أحد مكوناته الرئيسية في برنامج الاصلاح الاقتصادي،ويمكن تعريف التحرير المالي على أنه مجموعة من الاجراءات التي تسعى الى خفض القيود المفروضة على القطاع المالي و التقليل من الاحتكار الدولة له و فتحه أمام المنافسة و ذلك من خلال دفع التحكم بأسعار الفائدة سواء على الودائع أو القروض،و تخلي عن سياسة التوجيه الائتمان و تخفيض نسبة الاحتياطي المطلوب، والاعتماد على عمليات السوق المفتوحة لتنفيد السياسة النقدية. (زكية، 2009/2008، صفحة 4)

تعريف التحرير المصرفي:

يمكن تعريف التحرير المصرفي بالمعنى الضيق على أنه مجموعة الاجراءات التي تسعى الى خفض درجة القيود المفروضة على قطاع المصرفي،أما المعنى الواسع فيشمل مجموعة من الاجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية،و تطبيق نظام اشرافي قوي.

وتقوم سياسة التحرير المصرفي على الثقة الكاملة في الأسواق،حيث تم تحريرها من القيود الادارية و بالتالي إعطاء لقوى السوق الحرية في العمل، عن طريق تحرير معدلات الفائدة،وعدم وضع حدود قصوى لها مما يؤدي الى زيادة الاستثمارات و تحسين نوعيتها بزيادة الادخار و التحكم بالأسعار و القضاء عل الصعوبات التي تعرقل عمل السوق. (لطيف، 2017/2016، صفحة 44)

الجدول(1):أوجه الاختلاف بين التحرير المالي و الكبح المالي

التحرير المالي والمصرفي	الكبح المالي والمصرفي
من حيث تحليل: –دور إيجابي لأسعار الفائدة الإيجابية على الادخارات. –الادخارات تخلق الاستثمارات. –الودائع تصنع القروض (القروض تمنح من ودائع الزبائن). –تخصيص الأمثل للموارد –تشجيع الادخار وزيادة حجم رؤوس الأموال المنتجة. **من حيث السياسة:** قلة الارتباط مابين الخزينة العمومية و السياسة النقدية الصارمة. –الأصول المالية المملوكة من طرف الأسر هي الوحيدة التي تدفع. –خلق شبكات من خلال اللامركزية. –الزيادة في أسعار الفائدة تسمح بالابتكارات المالية. –معيار الربحية:تقنين و تخصيص الأسعار.	**من حيث التحليل:** –دور ايجابي لأسعار الفائدة الحقيقية على الاستثمارات. –الاستثمارات تخلق الادخارات. –الفصل بين الادخار و القروض:المودعون لا يستفدون من القروض المرتبطة بوادئعهم. –القروض تصنع الودائع(بمعنى آخر تمويل الودائع). –تخصيص غير أمثل للموارد. –تخفيض حجم رؤوس الأموال المنتجة. **من حيث السياسة:** –تحويل تضخمي و سياسة انتقائية للقروض. –لا تقدم أسعار الفائدة لودائع الاسر. –الاقتصاد غير النقدي و ندرة للسيولة تفترض سياسة مركزية و الودائع الادخارية يمكن تعبئتها. –الهياكل المالية تحتل الاولوية مقارنة بالسياسات النقدية و المالية. –معايير التوزيع و الحصص:الحصص الكمية.

(خالدية، 2010/2009، صفحة 5)

المطلب الثاني: أنواع التحرير المصرفي

الفرع الأول: أنواع التحرير المصرفي و نظرياته وانتقادات موجهة اليه

يشمل التحرير المالي كلا من التحرير المالي الداخلي(المحلي)،و التحرير المالي الدولي (الخارجي).

1-التحرير المالي الداخلي:

1-1-تحرير معدلات الفائدة:

والتي تتمثل في الغاء تحديد أسقف معدلات الفائدة المدينة و الدائنة.كما أن تحرير سعر الفائدة قد يأخذ أحد شكلين:اما التحرير السريع أو التحرير التدريجي لسعر الفائدة،بحيث:

- التحرير السريع و الكامل لسعر الفائدة في فترة زمنية قصيرة،حيث يترك للبنوك حرية تحديد سعر الفائدة وفقا لظروف السوق و دون الأخذ بعين الاعتبارالبيئة الاقتصادية.
- التحرير التدريجي لسعر الفائدة،حيث تتحول وفقا لهذه الاستراتيجية أسعار الفائدة المدارة،و كذلك القواعد المنظمة لها الى نظام التحريرعبر فترة زمنية طويلة،وبعد ان يكون قد تم تهيئة البيئة الاقتصادية المحيطة لمثل هذا التحرير(أي أن تكون الظروف الاقتصادية مستقرة و ملائمة).

1-2-تحرير القروض:

و التي تتمثل في التخلي عن سياسة توجيه القروض نحو قطاعات اقتصادية معينة،أي عم تاثير في مجالات استخدامالائتمان البنكي وكذلك الغاء ما يلي:

- تحديد أسقف قروض لبعض القطاعات الاقتصادية.
- تحديد أسعار الفائدة مختلفة حسب نوع القروض.
- تحديد حصص معينة لكل نوع من أنواع القروض(قصيرة متوسطة و طويلة الأجل).

1-3-إلغاء الاحتياطات الالزامية:

وهي الاحتياطات التي تودعها البنوك لدى البنك المركزي ولا تحصل من وراء ايداعها على عائد.ويمكن بدل الالغاء التخفيض من الاحتياطات المودعة لدى البنوك المركزية من طرف البنوك التجارية،بحيث يعد هذا الاجراء بمثابة تعطيل أرصدة نقدية عن وظيفتها في النظام البنكي.

2-تحرير المنافسة البنكية:

وتتمثل في الغاء القيود على انشاء البنوك المحلية و البنوك الاجنبية،كما يرى مؤيدو هذا المنهج ان التحرير المالي الداخلي اذا تم بنجاح،فإنه يؤدي الى زيادة تطور القطاع المالي و ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية عند مستويات ايجابية مقبولة،وتشجيع الادخار،والى الكفاءة في تخصيص الائتمان،كما ان التحريرالمالي الداخلي هو خطوة تسبق التحرير المالي الخارجي.

2-التحرير المالي الخارجي:(الدولي)

يتمثل التحرير المالي الخارجي في الغاء القيود على معدلات حساب رأسمال،وهو أمر لازم للتحرير و الانفتاح الاقتصادي،و المقصود بالتحرير المالي الخارجي التحرر من الحضر على المعاملات في حساب رأس المال و حسابات المالية لميزان المدفوعات،كما ان تحرير حساب راس المال يعني الغاء القيود على المعاملات النقد الاجنبي و الضوابط الاخرى المرتبطة بهذه المعاملات،ويشمل تحرير حساب راس المال المعاملات الآتية:

2-1-تحرير الاسواق المالية:

والذي يرتبط بالغاء الحظر على المعاملات المتعلقة باستثمار في اسواق الاوراق المالية،(أسهم، سندات ،صكوك، سوق رأس المال،أوراق الاستثمار،و المشتقات،وغيرها من الأدوات المالية)

وهي تشمل عمليات الشراء التي تتم محليا و يقوم بها غير المقيمين،أو عمليات البيع و الاصدارات التي تتم في الخارج بواسطة مقيمين(تدفقات الى الداخل)،أو على المبيعات أو اصدارات يقوم بها محليا غير المقيمين، أو عمليات الشراء التي يقوم بها المقيمون بالخارج(تدفقات للخارج).

2-2-الاستثمار المباشر و المعاملات العقارية:

تتمثل اجراءات التحرير في الغاء القيود و الضوابط على الاستثمار المباشر الوارد الى الداخل،أو المتجه الى الخارج،أو على تصفية الاستثمارات،أو على بيع وشراء العقارات،التي تتم محليا بواسطة غير المقيمين،أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين. (طلحاوي، أثر التحرير المالي على أداء القطاع البنكي الجزائري دراسة قياسية(2000-2016)، 2018، صفحة 33)

الفرع الثاني:الأساس النظري للتحرير المالي و انتقادات موجهة اليه

1-الأساس النظري للتحرير المالي:

تحليلMC-Kinnon et Shaw

يعود ظهور سياسة التحرير القطاع المالي الى مطلع سبعينيات القرن الماضي،في كتاب-MC Kinnon تحت عنوان"**النقود و رأس المال في التنمية الاقتصادية**"أين قدم نظريته الجديدة للتنمية الاقتصادية،التي تختلف عن النظريات التي كانت سائدة في الفكر الاقتصادي من قبل ،بنقد النظرية النقدية و ذلك بسبب المشاكل النقدية التي عانت منها الاقتصاديات المتقدمة في ذلك الوقت،بالاضافة الى كتاب Edward Shaw تحت عنوان "العمق المالي في التطور الاقتصادي" وقد وضح هذين الاقتصاديين أن سياسة الكبح المالي التي اتبعتها معظم الدول النامية بعد الحرب العالية الثانية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية،لم تأتي بثمارها،و اعتبروا ان تحرير أسعار الفائدة هو المفتاح لاعادة صياغة رأسمال و النمو الاقتصادي،و رغم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية في بداياتها،الا أنها تطورت بفضل مساندة العديد من الاقتصاديين.

- تحليلMC-Kinnon

يكمن الاعتبار الأول لMC-Kinnon في تحليله لأهمية التحرير المالي في افتراض وجود علاقة ايجابية بين معدلات الفائدة و النمو الاقتصادي،حيث يؤثر معدل الفائدة الحقيقي في النمو الاقتصادي،من خلال تأثيره على الادخار و الاستثمار،ويقترحMC-Kinnon التخفيف من سياسة احكام الرقابة المالية بازالة الحد الأقصى لمعدل الفائدة و التخفيف من القيود التنظمية التي تعرقل عمليات السوق.

- **تحليل Edward Shaw**

في سنة 1973 نشر Edward Shaw كتاب بعنوان"العمق المالي في التطور الاقتصادي"واعتبرت كتاباته تكملة لما جاء به MC-Kinnon حول دور التحرير المالي في تحقيق مستويات أكبر من النمو الاقتصادي.

وبينEdward Shaw من خلال كتابه أن العمق المالي شرط ضروري لتحقيق مستويات أعلى للنمو الاقتصادي،و أن الاثر الايجابي للتحرير المالي على نمو الاقتصادي يمر عبر تحرير معدلات الفائدة الحقيقية و التي يجب أن تتحدد في السوق حسب الطلب و العرض على الموارد المالية،بشكل يعكس الندرة النسبية للادخار،كما أن معدلات الفائدة الحقيقية الموجبة تؤدي الى زيادة الادخار،و

تسمح بالتخصيص الأمثل للموارد المالية،فيرتفع بذلك النمو الاقتصادي. (نورة، 2019/2018، صفحة 34)

2-الانتقادات الموجهة لتحليلMC.Kinnon et Shaw:

ان الوجه المخيب الذي ظهرت عليه تجارب التحرير المالي في بعض الدول النامية خاصة أمريكا الجنوبية و افريقيا،أدى الى صياغة العديد من الانتقادات لنظرية التحرير المالي،تتمثل الانتقادات الموجهة الى نظرية التحرير المالي في:

- فرضية الأثر الايجابي لارتفاع معدلات الفائدة على الادخار و الاستثمار.
- عدم الأخذ بعين الاعتبار مشكل عدم كفاءة الأسواق المالية في الدول النامية.
- عدم تناظر المعلومات.
- إهمال دور القطاع المالي غير الرسمي.

ومن بين أهم الانتقادات التي وجهها الكنزيون الجدد لنظرية التحرير المالي تلك المتعلقة بالأثر الذي يفترض أنه ايجابي لارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية على الادخار و الاستثمار. (نورة، 2019/2018، صفحة 38)

المطلب الثالث: مبادئ التحرير المصرفي و أهدافه

الفرع الأول: مبادئ التحرير المصرفي

تقوم عملية التحرير المصرفي على مبدأين:

- تمويل المشاريع باستعمال القروض المصرفية،بالتوفيق بين الادخار و الاستثمار عن طريق معدلات الفائدة،برفعها للادخار و خفضها للاستثمار.
- تحديد سعر الفائدة في سوق بالتقاء عرض الاموال و طلب عليها للاستثمار عن طريق الملائمة بين الاستهلاك و الانفاق الاستثماري، و عليه فزيادة الأموال الموجهة للقروض يؤدي الى زيادة الاستثمار،وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. (بن طلحة و معوشي، صفحة 477)

الفرع الثاني:أهداف التحرير المصرفي

- تعبئة الادخار المحلي و الأجنبي لتمويل الاقتصاد عن طريق رفع معدلات الاستثمار.

- استعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من أجل تحرير التجارة الخارجية خاصة مع دخول لعدة دول نامية الى المنظمة العالمية للتجارة.
- رفع فعالية البنوك التجارية لتكون قادرة على المنافسة الدولية و عليه تمكنها من فتح مصادر اقتراض و تمويل أجنبية و خلق فرص استثمار جديدة.
- اتساع السوق المصرفية،مما يؤدي الى تعاظم الاستفادة من اقتصاديات الحجم من تزايد عمليات الاندماج المصرفي وكذلك تعميق المنافسة.
- توفير المزيد من الخدمات المصرفية للعملاء ،حيث يستطعون الحصول على جميع احتياجاتهم من الخدمات المصرفية و اختيار المزيج المناسب لهم.
- تحسين جودة الخدمة للعملاء حيث أن تحرير التجارة في الخدمات المصرفية يدفع البنوك الى تطوير أجهزتها لتجعلها أكثر كفاءة،و يصبح التعامل على أساس الكفاءة و التخصيص الكفئ للموارد. (محمد، 2013/2012، صفحة 26)

المبحث الثاني:أساليب تجسيد التحرير المصرفي

المطلب الأول:اجراءات التحرير المصرفي

أثبت كل من " clevenotو ben gamra "في دراستين قاما بها أنه مهما اختلفت اجراءات و خطوات سياسة التحرير المالي إلا أنها تشمل ثلاثة جوانب رئيسية وفق المعادلة التالية:

Le=1/3lsbi+1/3lmf+1/3lcc

حيث أن

libélirasation financiereالمالي التحرير LF:

LSBI:تحرير النظام المصرفي الداخلي(المحلي): libéralisation du systéme bancaire in terne

LMF:تحرير أسواق المالية libéralisation des marchés financiers

LCC:تحرير حساب رأس مال libéralisation du compte de capital

1-تحرير النظام المصرفي الداخلي:ويشمل ثلاثة عناصر أساسية:

-تحرير أسعار الفائدة المدينة و الدائنة:

ويتحقق ذلك عن طريق الحد من الرقابة على أسعار الفائدة و التخلي عن سياسة التحرير الاداري لها وتركها حرة تتحدد في السوق بالالتقاء بين عارضي الاموال و طالبين لها من أجل الاستثمار مع الملائمة بين الاستهلاك و الانفاق الاستثماري.

-تحرير القروض:ويتحقق ذلك عن طريق الحد من عملية توجيه الائتمان نحو القطاعات التي تعتبرها الحكومة أولوية للتمويل على حساب قطاعات أخرى و الحد من وضع السقوف الائتمانية على القروض الممنوحة لبعض القطاعات،بالاضافة لذلك الغاء أو خفض نسب الاحتياطي لاجباري المفروضة على البنوك التجارية.

-تحرير المنافسة البنكية:والذي يتحقق بالغاء و ازالة القيود و العراقيل التي تعيق انشاء البنوك الخاصة برأس مال محلي أو أجنبي و كذلك الغاء القيود التي تمنع خلق بنوك و مؤسسات مالية متخصصة و شاملة.

2-تحرير الأسواق المالية:يتم بواسطة ازالة القيود و العراقيل المفروضة ضد حيازة وامتلاك المستثمر الأجنبي للأوراق المالية للمنشآت و المؤسسات المحلية المسعرة في البورصة القيم المنقولة و الحد من اجبارية توظيف رأسمال و أقساط الأرباح و الفوائد .

3-تحرير حساب رأسمال:يتضمن ازالة الحواجز و العقبات التي تمنع البنوك و المؤسسات المالية الاخرى من الاقتلراض من الخارج و العمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري و حساب رأسمال و تقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي و الحقيقي و تحرير تدفقات رأسمال،ويشير خبراء صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص الى قضيتين مهمتين:

الأولى:انه من الأفضل البدئ في تحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل،وتحديد الاستثمار الأجنبي المباشر قبل تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر قبل تحرير الاستثمار محافظ المالية أو الاستثمار غير مباشر.

الثانية:ان تحرير الشامل للمعدلات و التحويلات رأسمال لا يعني التخلي عن كل القواعد و النظم المطبقة على معملات العملة الاجنبية بل ربما احتاج الأمر تقوية القواعد و النظم التحوطية المتعلقة بتحويلات العملة الاجنبية التي يجريها غير المقيمين. (لطيف، تحول الصناعة المصرفية الاسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي-دراسة مجموعة من بنوك الاسلامية، 2017/2016، صفحة 45)

المطلب الثاني:شروط نجاح التحرير المصرفي

هناك أربعة شروط أساسية يحددها مؤيدو التحرير المالي و المصرفي لانجاح هذه السياسة وهي :

- توافر الاستقرار الاقتصادي العام.
- اتباع التسلسل و الترتيب في مراحل التحرير المصرفي.
- الاشراف الحذر على الأسواق المالية.
- ضرورة توافر المعلومات الكافية عن السوق. (القادر، 2009/2008، صفحة 23)

المطلب الثالث:مزايا وعيوب التحرير المصرفي

الفرع الأول:مزايا التحرير المصرفي

في ظل اتساع بوادر العولمة المالية،و العجز الذي تعاني منه الكثير من المصارف كان عليها تحرير نشاطاتها و خدماتها لترك المبادرة لوجود رؤوس أموال جديدة آتية من الخارج،ويحمل التحرير المصرفي في طياته مزايا ،يعمل على تبيانها مؤيدو هذا التحرير،منها:

- اعطاء فرصة للمصارف لتحسين أدائها وتسييرها،خاصة في ظل المنافسة الشديدة حيث تصبح قادرة على مواجهة طلبات المستثمرين،و العمل على جلب أكبر عدد من المدخرين،عندما يتحكم في أسعار الفائدة و العمولات .
- امكانية جلب التكنلوجيا متطورة في مجال الادارة باعتماد على الكفاءات المالية و المصرفية الاجنبية و المحلية.
- ترك المبادرة لقوى السوق للعمل،وبالتالي القضاء على المصارف غير القادرة على تحسين، باستعمال عمليات الاندماج المصرفي.
- رفع المستوى التعامل مع الزبائن،و جلبهم بتقديم لهم أحسن الخدمات المصرفية،وبالتالي الاعتماد على الادخار المحلي و الاجنبي لتمويل الاستثمار لأنه أقل تكلفة.
- زيادة حجم المعاملات يساعد في خفض المخاطر السوق و القروض عن طريق رفع قيمة العائد للأموال المستثمرة،عندما تكون هناك حرية و سرعة في عملية اتخاذ القرارات. (لخضر، 2012/2011، صفحة 99)

الفرع الثاني:عيوب التحرير المصرفي:

هناك عدد من التحديات التي تفرزها عملية التحرير المالي تتمثل هذه التحديات في:

- سهولة التعرض لأزمات المالية بسبب انفتاح الاقتصاد على الاقتصاديات الأخرى،فاذا حصلت أزمات مالية في الدول المجاورة قد ينتقل أثر هذه الأزمة الى الاقتصاد الوطني بسبب تكامل الاقتصاديات في ظل التحرير المالي(الأزمة التي تعرضت لها تايلندا عام 1997،أزمة الأرجنتين عام 2002،و أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2009.
- امكانية حدوث هروب لرؤوس أموال و الاستثمارات المحلية بسبب انخفاض في معدل العائد،(ما حدث في تيلندا عام 1997 عندما انخفضت العملة التايلندية مما أدى بالمستثمرين الأجانب الى اخراج أموالهم من البلد)
- زيادة تدفق رؤوس الأموال الى الاقتصاد الوطني يؤدي الى حدوث تضخم(زيادة في عرض النقد)و يؤدي الى حدوث اختلال بالأسعار الفائدة و الصرف و الذي قد يؤدي الى حدوث أزمة اقتصادية.
- عدم قدرة البلدان النامية على منافسة البلدان الصناعية بسبب عدم التكافؤ من ناحية الخبرات و الموارد المالية و التقنيات هذا الكلام تبينه مقولة "**الكبير يأكل الصغير**".
- انخفاض في سيادة الدولة بسبب أن التحرير المالي قائم أساس انسحاب الدولة من بعض المظاهر الاقتصادية.
- أسواق القروض في معظم الدول النامية مقسمة.
- سيطرة و احتكار من قبل المؤسسات المالية.
- عدم كفاءة و توافق القواعد المؤسساتية مع الرقابة و التنظيم.
- وجود رؤوس الأموال الساخنة و خروج رؤوس الأموال بشكل مفاجئ:فالمستثمر الأجنبي يفضل استثمار أمواله و المضاربة بها في اقتصاديات مستقرة اقتصاديا و سياسيا و تحقق له أعلى عائد ممكن (أفضل مثال اخراج المستثمرين لأموالهم من تايلندا عام 1997 نتيجة الأزمة التي أدت الى انخفاض العملة التايلندية. (خالدية، 2010/2009، صفحة 27)

شكل2:مزايا و عيوب التحرير المصرفي

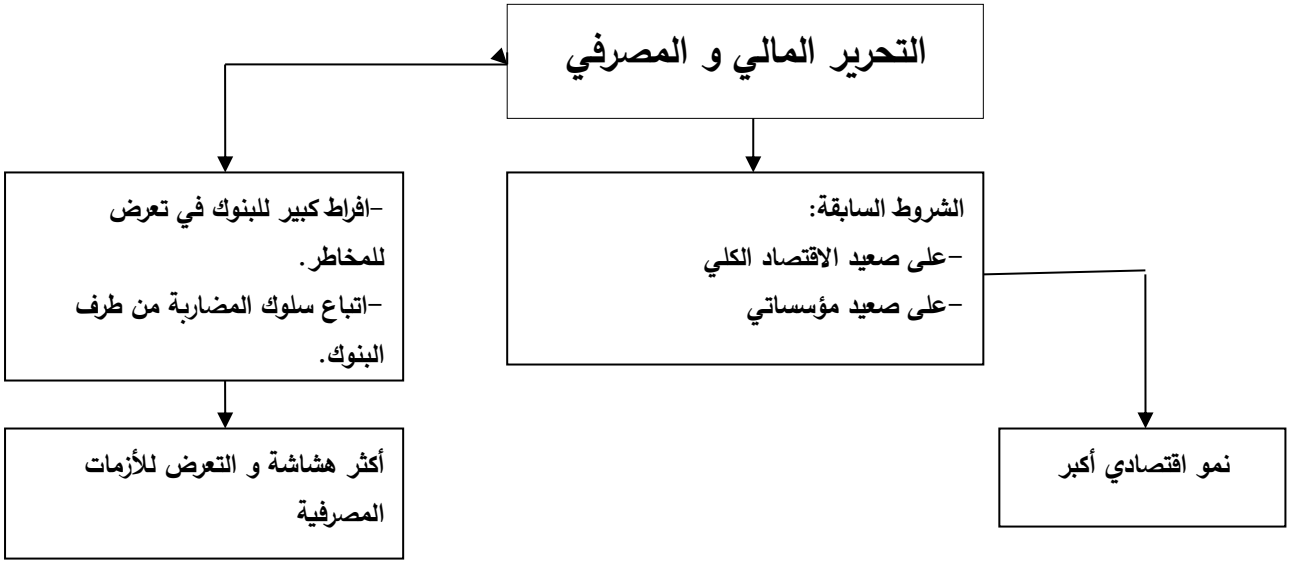

(خالدية، 2010/2009)

المبحث الثالث: دور التحرير المصرفي في اصلاح المنظومة المصرفية

المطلب الأول: دور سياسة التحرير المالي في اصلاح المنظومة المصرفية

يمثل الجهاز المصرفي الركيزة الأساسية اللازمة و هامة وحساسة بالنسبة للسياسات المالي و الاقتصادية لكل الدول سواء كانت دولا صناعية كبرى ذات اقتصاد متشابك ومركب،أو دول نامية لاتزال آليات اقتصادياتها المالية في طور النمو و التطور و يشمل الجهاز المصرفي في الدول النامية و الدول التي تتحول من نظم اقتصادية شاملة الى نظم تتبع آليات السوق الحرة،هذا الجهاز يمثل العصب الحيوي لتطوير الأسواق النقدية و المالية فيها،كما يمثل المصدر الرئيسي قيام بالوسطات المالية المختلفة اللازمة في عمليات التنمية و التحول .

ان البنوك لم تعد مجرد خزائن تودع فيها أموال الغير اذا ما فاضت عن حاجتهم وتسحب منه ما ان رغبوا في ذلك،بل أصبحت هذه البنوك تقوم بدور فعال في خلق النقود وفي التحكم في الكمية المعروضة منها،و أصبح لها تأثير كبير على حجم الاستثمارات واسعة في النطاق،و عملية الاستثمار تستلزم الادخار أو الاقتراض من داخل أو الخارج و يتطلب الاستثمار ايجاد المؤسسات التي تتوافر لها القدرة على استغلال الفرص المتاحة للاستثمار (سواء باقامة مشروعات جديدة أو بالتوسع في المشروعات القائمة،وتوجيه المواد المالية نحو استغلال هذه الفرص و تحمل المخاطر الناتجة عن ذلك.

و أصبحت البنوك تنشط في البيئة دولية تتميز بالتغير و التحسين المستمر الأمر الذي عكسه التوجه نحو توسيع نطاق الأعمال البنوك من حيث نوع الخدمات التمويلية و الاستثمارية و الأوعية الادخارية و الاستثمارية التي توفرها لعملائها حيث تمثلت أهم قوى تغيير الاستراتيجية في مجال الخدمات المالية و المصرفية فيما يلي:

-الضغوطات التنافسية:حيث برزت ثلاث اتجاهات تمثل أولها في تزايد حدة المنافسة بين البنوك التجارية،ثانيها تزايد درجة المنافسة بين المؤسسات المالية المختلفة،ثالثها تزايد حدة المنافسة في السوق لتقديم بعض الخدمات المالية من قبل مؤسسات غير مالية وكل ذلك من نتائج التحرير المصرفي المالي.

-القواعد و القيم التنظيمية الخاصة بأعمال البنوك:اذ شهدت مختلف الأسواق المصرفية في الدول المتقدمة خلال فترة التسعينيات عمليات تخفيف القواعد التنظيمية الاشرافية (أساليب الرقابة).

-الابتكارات المالية:التي تتمثل في التبدل الكبير في الادوات المالية و المصرفية باتجاه ظهور تشكيلة متنوعة من الأوراق المالية التي تجمع بين سمات المالكية وسمات الدين.

-التطور التكنولوجي:حيث أصبحت وسائل الدفع تواكب هذا التطور فتحددت أشكالها و أنواعها على مستوى العالم،كما تعرضت مختلف البنوك لغزو تقني حديث غير من مفاهيمها التقليدية. (بربري و طرشي، 2008)

المطلب الثاني: دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي المطبقة في الدول النامية.

تعتبر أعمال كل من Walter baghot(1873),Schumpeter(1911) ;Ggurly and Gold smith(1969); Shaw(1956) نقطة بداية لعدة دراسات نظرية و تطبيقية قام بها العديد من خبراء اقتصاديين الذين أكدوا على أن التطور المالي يحفز النمو الاقتصادي في الدول.

واعتبر كل من Mckinnon and Shaw و مؤيدوهم أن أساس نظرية التحرير المالي هو التطور المالي الذي هو الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي في الدول النامية.

ان وجود قطاع مالي متطور في دولة ما يسمح لها بتعبئة الموارد المالية بالقدر الذي يحتاجه الاقتصاد،كما يحسن من مهمة توجيه هذه الموارد الى المشاريع و الاستثمارات المجدية لذلك يعتبر أغلب الاقتصاديون أن التطور المالي يحفز النمو الاقتصادي في الدول النامية.

ويستند هذا الرأي على مجموعة من النظريات الاقتصادية و الأعمال التطبيقية التي قام بها العديد من الخبراء الاقتصاديين وذلك يعكس النظريات الاقتصادية القديمة التي كانت تعتبر أن القطاع المالي دور محايد و سلبي في الاقتصاد. (علال، 2014)

المطلب الثالث: سياسة التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الدول النامية

يندرج التحرير المالي تحت سياق اصلاحات المالية و المصرفية التي تسمح للبنوك و المؤسسات المالية كسب الاستقلالية التامة في ادارة أنشطتها و ذلك بالغاء مختلف القيود و الضوابط المروضة على القطاع المصرفي من خلال تحرير معدلات الفائدة الدائنة و المدينة(المفروضة على القروض و الودائع)،كذلك بالتخلي عن سياسة توجيه الائتمان و خفض نسبة الاحتياطي الالزامي و كل أشكال سياسة النقدية الغير مباشرة،و الغاء حواجز الدخول أمام البنوك و المؤسسات المالية ذات ملاءة عالية وقدرة تنافسية قوية.كذلك تقوم سياسة التحرير المالي على تحرير الأسواق المالية،من خلال ازالة القيود و العراقيل المفروضة ضد حيازة و امتلاك المستثمر الاجنبي للأوراق و مختلف الاصول المالية الصادرة عن المنشآت و المؤسسات الاقتصادية المحلية في البورصة القيم المنقولة،بالاضافة الى تحرير المعاملات المتعلقة بتدفق مختلف أشكال رأسمال (الديون الخارجية،الأسهم،الاستثمارات المباشرة،الثروات الشخصية و التعامل بالنقد الأجنبي)،و الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على المعاملات المرتبطة بالحساب الجاري و حساب رأسمال،وكال هذا يتم سواء بمبادرة حرة من الدول المعنية بالتحرير المالي،أو بشكل اضطراري تحت وطأة ضرورات اندماج و الضغوط التي قد تمارسها المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد و البنك الدولي. (علال، 2014)

المبحث الرابع:اصلاحات المصرفية قبل وبعد قانون النقد و القرض

المطلب الأول:الاصلاحا ت المصرفية قبل صدور قانون 90-10

شهدت فترة ثمانينات اصلاحات عديدة شملت المنظومة المصرفية و المؤسسات العمومية،وكانت هذه الأخيرة تعاني من الضخامة و التعقيد و تشابه المهام،الأمر الذي أدى الى اتخاذ اجراءات صارمة لاصلاح الوضعية الصعبة التي كانت تميزها من خلال عملية اعادة الهيكلة المالية و العضوية.

- **اعادة هيكلة المنظومة المصرفية:**

سعت الدولة الجزائرية دوما الى تطوير النظام المصرفي الوطني وذلك بانشاء مصارف جديدة بغرض مواجهة الاحتياجات التمويلية المتزايدة التي أفرزتها تطورات التنمية الاقتصادية على صعيدين فلاحي و محلي،فشرعت منذ بداية الثمانينات فاتخاذ الاجراءات لنيل هذا الهدف،وفي اطار اعادة تنظيم الاقتصاد أعيدت هيكلة المنظومة المصرفية على غرار باقي القطاعات النشاط الأخرى،و بموجب هذا الاجراء تقرر انشاء مؤسستين مصرفيتين هما:بنك الفلاحة و التنمية المصرفية،(badr)و البنك التنمية المحلية(bdl)

- **اصلاح المؤسسة العمومية:**

في ظل التخطيط المركزي الذي انتهجته الجزائر منذ الاستقلال،كانت المؤسسة العمومية تتميز بالضخامة و التعقيد و تشابه المهام،فاصلاحات 1971أعطت للمؤسسة الاشتراكية الاستقلالية في تسيير و ليس في جانب المالي،فالدولة تمارس عليها و على مواردها المالية رقابة مركزية بتزويدها بخطة مركزية تخص تمويلها،على أن تعمل المصارف التجارية الممولة لها تنفيدها و ممارسة الرقابة عليها،مما أدى الى ضعف المبادرة و الابداع الى جانب بقاء المؤسسة تابعة للخارج في التموين بالمواد الاولية و التكنولوجيا اللازمة،الأمر الذي أنشأ روح الاتكال على الخارج مقابل تشتيت التكامل بين مختلف القطاعات.

- **الاصلاح النقدي لعام 1986:**

شهد عام 1986 اصلاحا ماليا تمت فيه المصادقة على نظام المصارف و القرض بموجب قانون 86-12المؤرخ في 19اوت1986.وجاء الاصلاح ليضع الآليات الجديدة لتسيير دور الجهاز المصرفي،و ارجاع السلطة النقدية و التي تسمح بتحقيق تمويل التنمية بدور فعال و اقتصادي من

متابعة الوضعية المالية للمؤسسات،و اتخاذ جميع التدابير الضرورية للتقليل من خطر عدم استرداد القرض.

ان الاصلاح النقدي لعام 1986 يرمي الى مراجعة نظام التمويل الاقتصاد و في آن واحد الى رد الاعتبار للوساطة المالية للمصارف،فهو يحدد مهام المنظومة المصرفية و المالية بوضوح.

- **قانون1988:**

شرعت الجزائر منذ عام 1988 في تطبيق برنامج اصلاحي واسع مس مجموعة القطاعات الاقتصادية،

وقد مست الاجراءات المتخذة في هذا الاطار المؤسسات العمومية بالدرجة الأولى.

تجسد هذا البرنامج في قانون88-01 المؤرخ في 12جانفي 1988 الذي جاء معدلا ومتمما للقانون السابق.

منح القانون 88-01 للمؤسسات الاقتصادية العمومية الاستقلالية المالية الى جانب الاستقلالية في التسيير،و ذلك قصد جعل الاقتصاد الوطني يساير التحولات الاقتصادية العالمية من خلال الخروج من مرحلة الاقتصاد المخطط نحو مرحلة انفتاح على الخارج،ومحاولة التحول الى اقتصاد السوق من أجل تحقيق الانتعاش و النمو الاقتصادي.

ان مضمون قانون1988 هو اعطاء الاستقلالية للمصارف في اطار التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسات. (نوال، 2005/2004، صفحة 89)

المطلب الثاني: المنظومة البنكية في ظل قانون نقد و القرض رقم10/90

يعتبر صدور القانون رقم 10/90المتعلق بالنقد و القرض بتاريخ1990/04/14،بمثابة الوثبة النوعية في تجسيد عملية الاصلاحات الاقتصادية التي وضعتها الجزائر للانتقال من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، حيث جاء قانون النقد و القرض لاصلاح النظام البنكي و اعطاء المهام الحقيقية لكل من الخزينة العمومية و البنك المركزي،و البنوك التجارية، وكذا تحديد العلاقة بصفة واضحة بين مختلف الفاعلين في النظام البنكي و المالي،ويعتبر اصلاح النظام البنكي من أهم مشاريع الاصلاح الجاري مباشرتها في الجزائر ضمن مجموعة الاصلاحات الاقتصادية الأخرى،و تستمد عملية الاصلاح البنكي أهميتها كون القطاع يشكل أحد أهم العوامل التي تحدد مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الجزائر و شركائهم الاقتصاديين،فالعمل البنكي لم يعد محصورا في نطاق ضيق التطبيق بين مجموعة من المتعاملين،بل أصبح قطاعا يؤثر في سلوكيات الافراد و

المؤسسات و المنظمات على اختلافها،وهو يسعى الى توفير الظروف الملائمة التي تسمح للاقتصاد بالتطور و النمو و تحقيق الاستقرار الضروري لاحداث التنمية الاقتصادية. (فضيلة، 2016/2015، صفحة 117)

المطلب الثالث: الاصلاحات المصرفية بعد 1990

على الرغم من اصدار قانون (86-12)و القانون(88-06)المعدل و المتمم له،تبين أن وضع الاقتصادي في الجزائر يحتاج الى نص قانوني جديد.ولهذا جاء قانون(90-10)بتاريخ 10افريل 1990،ليتبنى التوجهات الجديدة للانتقال للاقتصاد السوق وذلك من خلال محاولة تحرير النظام المالي من القيود المفروضة عليه و شمل القانون كل المسائل المتعلقة بالنقد و القرض وجاء بأفكار جديدة حول دور القطاع المصرفي و تنظيمه،و بهذا يوفر تسييرا فعالاو مرنا للنشاطات الاقتصادية، و يقوم قانون النقد و القرض على عدة مبادئ نذكر منها ما يلي:

1-مبادئ قانون نقد و القرض:

- الفصل بين دائرة النقدية و الدائرة الحقيقية.
- الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة المالية.
- الفصل بين دائرة الميزانية و دائرة القرض.
- انشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة.
- وضع نظام مصرفي على مستويين.

2-أهداف قانون النقد و القرض:

- وضع حد نهائي للتدخل الاداري في القطاع المصرفي.
- رد الاعتبار للبنك المركزي.
- تشجيع الاستثمار الاجنبي.
- التطهير المالي للمؤسسات العمومية.
- توحيد وظيفة العملة في الاستعمالات المحلية.
- احكام سيطرة البنك المركزي على وحدات الجهاز المصرفي.
- تنظيم عملية الائتمان بشكل الذي يحافظ على أموال البنوك و يضمن ألا يقدم الائتمان الا للزبائن الذين يستحقونه. (علي، 2006/2005، صفحة 139)

خلاصة الفصل الثاني

ان نموذج التحرير المالي لايزال محل نقاش و جدل بين الخبراء الاقتصاديين،فمنهم من يرى في تطبيق نظرية Shaw et Mc Kinnon،مسارا نحو تطوير الأنظمة المالية للدول النامية،وقد أكد الخبراء الاقتصاديون، بأن نجاح سياسة التحرير المالي بنوعيه الداخلي و الخارجي يتوقف على جملة من الشروط،ومن أهمها تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي،تطوير النظام المالي،وملائمة الأطر القانونية لمتطلبات التحرير، كما يجب تبني نهج التحرير المالي يتوافق مع طبيعة اقتصاد هذه الدول.

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الخارجي وبنك التنمية المحلية (فرع سعيدة)

تمهيد:

يعتمد النشاط البنكي أساسا على إعادة توزيع رؤوس الأموال بصفته وسيطا في دوران رؤوس الأموال بصفته سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الدولي،فإنّه يتواجد عملاء يملكون فائض من رؤوس الأموال و آخرين لديهم عجز في رؤوس الأموال(نقص).

من هنا يجد البنك سببا لوجوده إذ يلعب دور الوسيط بين مالكي رؤوس الأموال و طالبها (المقترض) . إذ البنوك الجزائرية حاليا معنية أكثر من ذي قبل ، و ذلك نتيجة لانتقال في الإقتصاد الوطني من موجه و مخطط إلى اقتصاد مفتوح المتميز بالاستقلالية .

كان دور البنك سابقا ينحصر في القيام بعمليات مالية انطلاقا من قرارات إدارية راجعة فيها (غير قابلة للنقاش).

أما حاليا فقد دخلت في عهد جديد إذ أصبحت تتميز باستقلالية و مسؤولية أكثر، إذن البنك عميل ضروري للنشاط الاقتصادي لبلد ما و تتجسد هذه الضرورة من خلال عمليات القرض التي تستجيب لها.

المبحث الأول:تقديم البنك الخارجي الجزائري و هيكله التنظيمي(BEA)

المطلب الأول: تقديم البنك الخارجي الجزائري

الفرع الأول : نشأة البنك الخارجي الجزائري

تمّ إنشاء البنك الخارجي الجزائري في 01 أكتوبر 1967 طبقا للمرسوم رقم 67-204 برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري .

-مقرها الجزائر العاصمة،بإمكانها إقامة وكالات وفروع،بموافقة و زير المالية كما يمكنها إقامة وكالات خارج الوطن،وتصنيفها لايكون إلاّ بموجب نص تشريعي .

- استعاد البنك الخارجي الجزائري تدريجيا نشاطات المؤسسة البنكية التالية :

-القرض الليوني في 01 أكتوبر :1967(Le crédit lyonnais).

-الشركة العامة في 31 ديسمبر 1967:(Société générale)

-قرض الشمالفي 30 أفريل 1968:(Crédit du nord)

-البنك الصناعي للجزائر المتوسط في 31 ماي 1968: **nque industrielles d'Algérie et de la méditerrané)**

و تحصل البنك الخارجي الجزائري على هيكله النهائي في 01 جوان 1968 ، و تأسيسه يمثل المرحلة الأخيرة من إجراءات التأميم المصرفي . حيث يسير من طرف رئيس مدير عام و مدير عام مساعد و ثلاث مستشارين ، وهم مكلفون بالتسيير و تطبيق السياسة الخاصة بالبنك و تمثيله اتجاه الغير .

فمنذ 1970 كان البنك الخارجي الجزائري محل ثقة لجميع العمليات البنكية للمؤسسات الصناعية الكبرى مع المؤسسات الأجنبية (سوناطراك ، شركة النقل البحري ، شركات البناء ، ...الخ) .

و بعد 21 سنة خبرة و بفضل تطبيق القانون رقم 01-88 في 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات ، قام البنك الخارجي الجزائري بتغيير صيغته و أصبح يوم 5 فيفري 1989 مؤسسة بالأسهم ، مع المحافظة على هدفه الأساسي المسطر بموجب القانون المؤرخ في 1 أكتوبر 1967 .

حاليا للبنك فرعين في الخارج :

- البنك الدولي العربي (باريس)
- البنك العربي للإستثمار و التجارة الدولية (أبو ضبي)

يتم توزيع الرأس المال الإجتماعي على 4 صناديق المساهمة حسب النسب التالية :

- صندوق مساهمة " الإلكترونيك ، المواصلات ، الإعلام الآلي " 35 % .
- صندوق مساهمة " كيمياء ، بتروكيمياء ، صيدلة " 10 % .

الفرع الثاني: تعريف البنك الخارجي الجزائري(BEA)

يعتبر البنك الخارجي الجزائري من بين البنوك الخمسة التجارية المتواجدة في الجزائر البنك الوطني الجزائري،القرض الشعبي الجزائري،البنك الخارجي الجزائري،بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

فلديها نفس الهيكل الأصلي (النظام) مثلها مثل السابقة الذكر،يعني أنها بنك إيداع رؤوس الأموال.

– يملك البنك الخارجي الجزائري شبكة ل 78 وكالة متفرعة عبر التجمعات السكنية الكبرى و المناطق الصناعية و مناطق الإنتاج للمحروقات .

– عدد موظفيها 4140 عامل .

– آخر نشاطاتها اختتمت في ظروف ملائمة للبنك ، ميزانية 31 ديسمبر قدّرت ب 78489 مليار دج بالمقارنة بنشاط 1993.

–إنّ البنك الخارجي الجزائري له علاقة بشبكة من 1450 مراسل بنكي موزعين عبر 41 بلد.

– يسير البنك الخارجي الجزائري أكثر من 35 % من التجارة المحليّة.

الفرع الثالث: تطوّر البنك الخارجي الجزائري في مدى السنوات الأخيرة

نشير إلى أنّه بعد نشأتها في 01 أكتوبر 1967 اكتملت باجراء تأميم البنوك .

بعد نشأتها ورثت هذه الهيئة نشاطات عن بنوك أجنبية التي كانت تنشط في بلدان قبل الإستقلال خصوصا نشاطات القرض الليوني .

وظيفتها الأساسية هي تسهيل التنمية في اطار التخطيط الوطني و العلاقات المالية و الإقتصادية للجزائر مع بلدان أخرى .

و في هذا الإطار منحت لها ثقة في معظم العمليات البنكية لأكبر الشركات الصناعية مع الخارج (ذات النشاط بين الحجم الكبير) .

إلى غاية استقلالية الشركات سنة 1988 كان البنك الخارجي الجزائري من بين أهم بنوك الدولة معناه و كما أشرنا إليه آنفا كان دوره الرئيسي هو الوساطة بين المؤسسات و خزينة الدولة .

نستطيع القول استنادا على ميزانية نشاط البنك الخارجي الجزائري ، أنه لم ينقطع عن بذل جهود مختلفة الأشكال اتجاه زبائنه ، سواء خاصة أو عمومية ، داخليا أو خارجيا الموافق للمقتضيات الجديدة للحالة الإقتصادية .

في اطار نشاطاتها ، يستعمل البنك الخارجي الجزائري وسائل اتصال و المعالجة المعقدة كالأنترنيت و الإعلام الآلي و كذا سويفت .

المطلب الثاني: وظائف البنك الخارجي الجزائري و هيكله التنظيمي

الفرع الأول: وظائف البنك (BEA)الخارجي الجزائري:

من بين الوظائف التي يقوم بها هذا البنك نجملها بما يلي:

– تسهيل و تطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر و الدول الأخرى.

–بالإظافة إلى تمويلاتها الخاصة فإنها تتدخل بضمانها الإحتياطي و ضمان الوفاء أو حتى باتفاقات القرض مع مراسلين أجانب لترقية الصفقات التجارية مع دول أخرى .

– تشارك في كل نظام أو مؤسسة تأمين القرض للتعامل الخارجي و يمكن لها أن تكلف بالتسيير أو المراقبة مع الخارج.

– يمكنها تنفيذ كل العمليات المصرفية الداخلية و الخارجية التي تلائم موضوعها و ذلك في إطار القوانين السارية المفعول .

– يمكنها إعادة تسيير المخازن العمومية ، القيام بالشراء أو القيام بالعمليات العقارية أو غير العقارية متصلة بنشاط الشركة ، اتخاذ اجراءات اجتماعية لصالح مستفيديها .

– يجمع القروض على المدى القصير ، المتوسط و الطويل .

– يقدّم الخدمات المطلوبة من طرف الزبائن .

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي

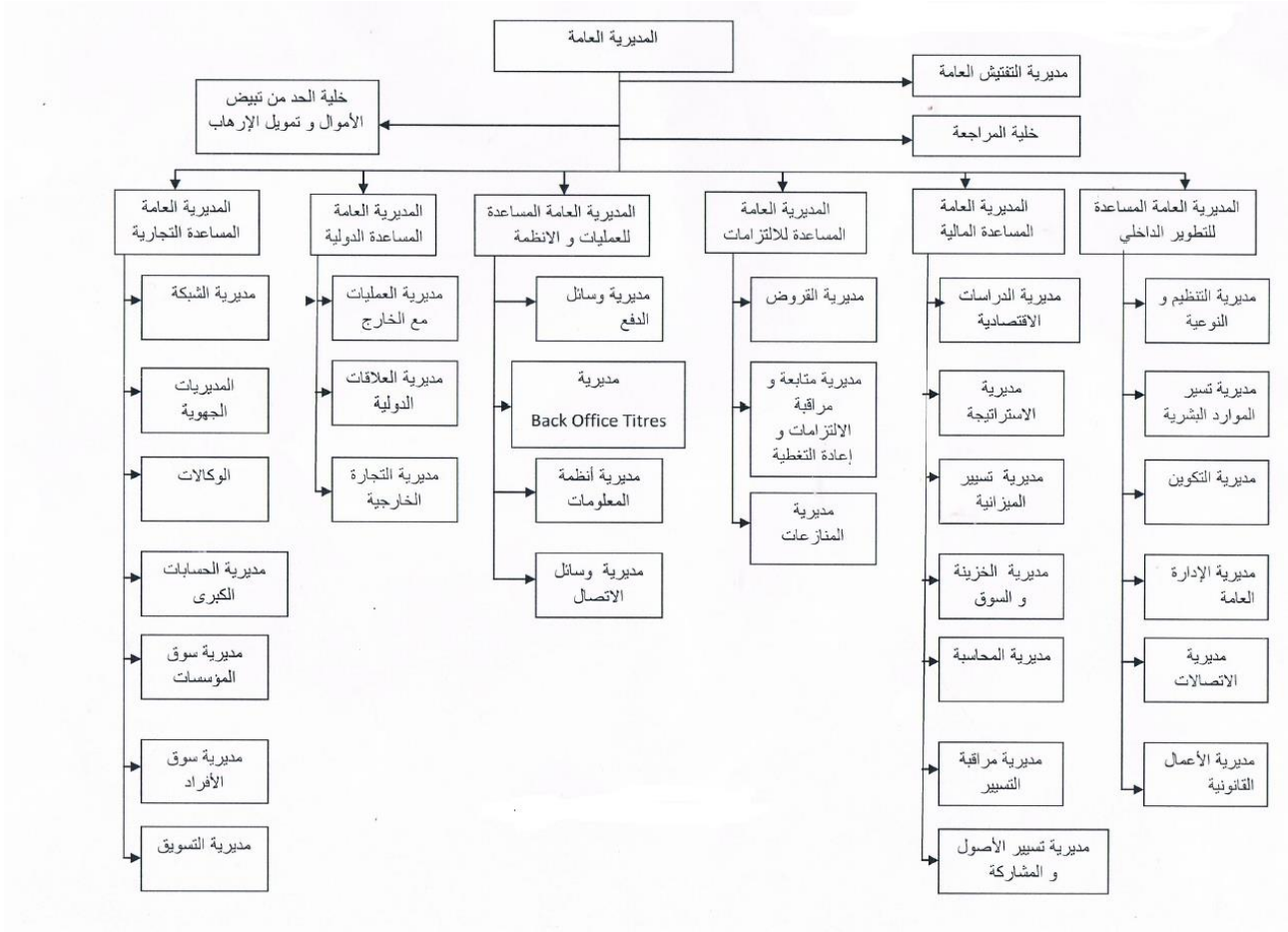

المصدر: بالاعتماد على وثائق البنك الخارجي BEA وكالة سعيدة

المبحث الثاني : تعريف بنك التنمية المحليةBDL

المطلب الأول:تقديم عام حول بنك التنمية المحلية

بنك التنمية المحلية باختصار (BDL banque de développement local) هو مؤسسة مالية عامة ملك للدولة يخضع في أحكامه التشريعية إلى القانون التجاري باعتباره شركة ذات أسهم ، يعد آخر بنك تم إنشاؤه في إطار إعادة تنظيم شبكة المؤسسات النقدية والمصرفية قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات، تأسس بموجب المرسوم رقم 85/85 في 10 شعبان 1405 الموافق ل 30 أفريل1985 الذي تضمن إنشاءه و قانونه الأساسي و هو منبثق عن القرض الشعبي الجزائري برأس مال قدره 36800 مليون دينار جزائري.

مقره الرئيسي بسطاوالي بولاية الجزائر العاصمة ، يحسب له شبكة متكونة من 149 وكالة منتشرة بإحكام على مستوى التراب الوطني ، بما في ذلك 143 وكالة مكلفة بتسيير العمليات البنكية التي وضعت تحت مسؤوليتها و 06 وكالات مختصة في منح قروض على الرهن، وهو النشاط الذي ينفرد به بنك التنمية المحلية و يميزه عن باقي البنوك. (1)

بنك التنمية المحلية هو أولا بنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتجارة في أوسع معانيها، ثم بنك المهن الحرة والأفراد والعائلات.

فهو بنك يهدف إلى المشاركة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني وعلى وجه الخصوص تعزيز الاستثمار بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،الصناعات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات بتنوعها من خلال المشاركة في جميع الإجراءات التي وضعتها السلطات العمومية (ANSEJ ، CNAC، ANGEM) بحيث أن بنك التنمية المحلية على استعداد لتلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد.

لدى بنك التنمية المحلية الدور الرئيسي في تمويل المشاريع السكنية وذلك عن طريق دعم و مرافقة أصحاب مشاريع الترقية العقارية، وكذا أيضا الأشخاص الذين يريدون شراء مسكن، و بصفة عامة يقوم بالوظائف التالية:

-خدمة المؤسسات و المقاولات العمومية ذات الطابع الاقتصادي الموضوعة تحت تصرف -الهيئات المحلية على مستوى البلديات و الولايات.

-تمويل العمليات الاستثمارية المنتجة التي تبادر بها الإدارات و الهيئات المحلة.

-الدفع بالمخططات و البرامج التنموية المحلية .

-منح القروض القصيرة و المتوسطة الأجل لتمويل عمليات الاستيراد و التصدير.

-منح القروض المتوسطة و القصيرة الأجل إلى القطاع الخاص.

-منح و إصدار تسبيقات أو سلفيات على سندات عمومية تصدرها الدولة .

الفرع الأول: لمحة عن بنك التنمية المحلية – وكالة سعيدة–

في إطار السياسة الشاملة لبنك التنمية المحلية قصد التمركز في كافة التراب الوطني، تأسست وكالة سعيدة يوم 10 ماي 1987 و التي تعتبر من أهم الفروع للبنك كونها الوكالة الوحيدة على مستوى إقليم الولاية ،حيث استقلت عن القرض الشعبي الجزائري في 20 فيفري 1989 في ظل القانون 89/04 المتعلق باستقلالية المؤسسات.

الفرع الثاني: تعريف المؤسسة

بنك التنمية المحلية وكالة سعيدة هو هيئة قاعدية للاستغلال صنفت حسب نشاطها إلى الصنف "أ" تحت الرمز 421 ، يتموقع بوسط المدينة بنهج أحمد مدغري رقم 14 و يتبع في تسييره للمديرية الجهوية للاستغلال DRE تلمسان وهو بنك ودائع يتولى كل العمليات المصرفية كالتوفير، الإقراض و الضمانات، التحويلات البنكية و مختلف العمليات الأخرى.

يقوم بتسيير الوكالة مدير معين من طرف الرئيس المدير العام باقتراح من مدير مجمع الاستغلال DGEمع الأخذ بعين الاعتبار رأي مدير شبكة الاستغلال DRE و مدير الموارد البشرية DRH

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي.

يظهر الهيكل التنظيمي للوكالة كما يلي:

الشكل رقم 4: الهيكل التنظيمي لبنك الخارجي BDL

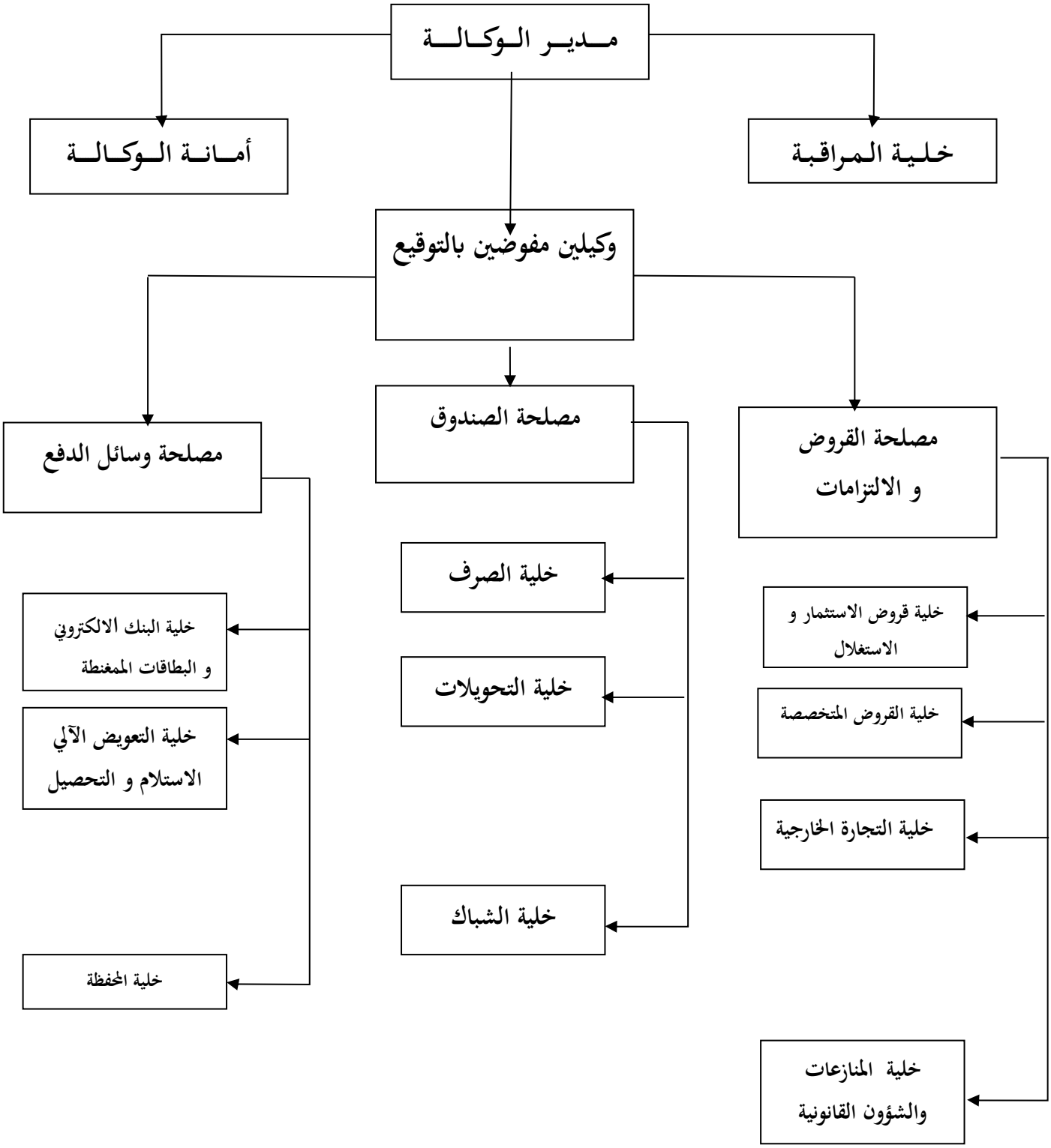

المصدر: بالاعتماد على وثائق البنك الخارجي BDL وكالة سعيدة

المدير : له دور التنسيق بين المصالح البنكية و كذلك أخذ القرارات التي تخص العمل البنكي فيما يخص منح القروض و استقطاب زبائن جدد للبنك.

أمانة الوكالة :_تقوم بسجيل و تنظيم كل البريد الوارد و الصادر عن البنك و القيام بكامل أنواع السيكريتارية بصفة عامة.

خلية المراقبة : تقوم مراقبة جميع العمليات البنكية اليومية و التدقيق في العمليات المحاسبية وإبلاغ المدير في حالة وجود خلل لإيجاد الحلول المناسبة.

الوكلاء المفوضون بالتوقيع:

يتقمصون دور النيابة، يكونون في الغالب رؤساء مصالح ومهمتهم الإشراف على تنسيق العمليات البنكية مع السهر على حسن سير العمل وفق للتعليمات التي يصدرها المدير والإبلاغ بواسطة تقارير كتابية كانت أو شفهية.

مصلحة الصندوق:

مصلحة الصندوق تتمثل وظيفتها في استقبال الودائع وتنفيذ التحويلات لحساب الزبون ، تعتمد على أربع مبادئ أساسية تتمثل فيما يلي:

*مبدأ الاستغلال.

*مبدأ العقود.

*مبدأ الخزينة.

*مبدأ الأمان.

وسنحاول شرح هذه المبادئ باختصار.

مبدأ الاستغلال:

يبنى هذا المبدأ على أهمية الاستماع للزبائن و تقديم النصح و المشورة لهم و تزويدهم بالمعلومات و الخدمة السريعة ، و يعتبر هذا المبدأ بمثابة المرآة العاكسة للبنك حيث عن طريقه يمكن للبنك معرفة مكانته بن المنافسين وكذلك حصته السوقية.

مبدأ العقود:

إن تطبيق القواعد في هذا الميدان يجب أن يتم بحرص تام في كل العمليات التي يقوم بها البنك مع زبائنه بسبب الأخطار المحتملة جراء هذه العمليات مهما كانت صفتها القانونية خاصة فيما تعلق بكيفية تسديد القروض في حالة القروض المباشرة و الإجراءات الخاصة بالروض المنوحة في إطار التجارة الخارجية.

مبدأ الخزينة:

أي ضرورة التطوير الدائم لطريقة تسيير الخزينة و ذلك لتجنب العجز الذي قد يحدث في الخزينة كما يجب الحرص على الحرص على الاحتفاظ الدائم بنسبة من السيولة للقدرة على تسديد و تغطية طلبات الزبائن التجاريين و المدخرين.

مبدأ الأمان:

يهتم هذا المبدأ بالعمليات المأخوذة بالقيم المتمثلة في السيولة و الصكوك و ذلك بالتحقق من التوقيعات و الأرصدة و كذلك الموجودات عن طريق المراقبة الدائمة.

-التسيير الإداري والقانوني لحسابات الزبائن.

-التسديد بالشيكات.

-الإيداع والسحب نقدا.

-تسيير الحسابات المالية والإدارية.

مصلحة القروض و الالتزامات:

تقوم بالجمع بين البحث و المسعى التجاري و الاستشارة القانونية و تقييم خطر الزبائن و كذلك الشروط المفروضة عن منح القرض مع مراعاة كيفية استعمال هذا القرض، و يمكن حصر مهام هذه المصحة في:

-استقبال الوكالة للزبائن.

-التأكد من موافقة القروض للشروط المطلوبة .

-دراسة طلبات القروض و اقتراح مسابقات خصوصية لتنفيذها و اتخاذ القرار الأولي من طرف لجنة الوكالة.

-إرسال ملفات القروض إلى مديرة مجمع الاستغلال DGEمن أجل اتخاذ القرار النهائي حول من القروض

-تسيير ملفات القروض.

-إرسال ملفات الخاصة بالقروض إلى بنك الجزائر من أجل المتابعة البعدية .

-متابعة استعمال القروض الممنوحة وميدان توجيهها وكذلك تسديدها في الآجال المحددة.

-متابعة كيفية استعادة المستحقات المتنازع عليها.

-استلام الضمانات الحقيقية والشخصية.

-منح القروض المرخص بها والحرص على تنفيذ شروط استعمالها.

-متابعة مدى تطبيق الشروط البنكية.

تنفيذ العمليات القانونية.

-تقديم النصح للزبائن.

مصلحة وسائل الدفع :

و هي المصلحة التي المكلفة بمعالجة السندات و الشيكات بين وقت تسليمها للبنك من طرف الزبون من أجل خصمها أو تحصيلها و وقت تقديمها للمدين من أجل تحصيلها. يقوم نشاط المصلحة على:

- التأكد من قياسات الأمان كالتحقق من التوقيعات المختومة على الوثائق المقدمة للخصم ة الانتظام المادي للشيكات و السندات مأخوذة بعين الاعتبار أثناء التسليم .
- المراقبة المتكررة للقيم و الموجودات و لوثائق التي تعتبر إثباتا لتلك القيم فيا يتعلق بنشاطات المحفظة.
- الاستلام" remise" و الذي يشمل عمليات الشيكات السندات سواء للدفع أو الإيداع من طرف الزبائن.
- التحصيل" encaissement" و الذي يختص بالذمم المالية من الوكالات الأخرى.

المبحث الثالث:عرض نتائج الدراسة

المطلب الأول:مجتمع البحث وعينة الدراسة

أولا:مجتمع البحث

يعرف مجتمع البحث بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث،وبذلك فان مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة،وبناءا على مشكلة الدراسة و أهدافها فان المجتمع المستهدف جميع عملاء البنك الخارجي،فرع"سعيدة"وبنك التنمية المحليةفرع"سعيدة" .

ثانيا:عينة الدراسة

تم توزيع(30) استبانة على العملاء بنك الخارجي"سعيدة"وتم استرجاع(27) ،وتوزيع (30) استبانة على بنك التنمية المحلية "سعيدة"و تم استرجاع(18) .

ثالثا:المصادر الأولية

لمعالجة الجوانب التحليلية للموضوع تم جمع البيانات الأولية من خلال الاستبيان كأداة رئيسية للبحث ،ويعرف الاستبيان على أنه "أداة لجمع البيانات ذات الصلة بالمشكلة البحثية،وذلك للتعرف على جانب أو أكثر من سلوك فرد بناءا على الاجابات الكتابية لعدد من الأسئلة المدونة في النموذج المعد لذلك صممت خصيصا لهذا الغرض و تحليلها باستخدام البرنامج الاحصائي(SPSS)

تم اعداد الاستبانة حول"دور التحرير المصرفي في اصلاح المنظومة المصرفية"وقد تم تقسيم الاستبانة الى ثلاثة محاور:

المحور الأول:يتعلق بالتحرير المصرفي،حيث خصصت 9عبارات.

المحور الثاني:يتعلق بتطوير الخدمات المصرفية،حيث خصصت 10عبارات.

المحور الثالث:يتعلق بالسياسة الضرورية لمواجهة التحرير المصرفي،حيث خصصت6عبارات.

صدق وثبات الاستبيان

1.صدق أداة الدراسة (Validity)

الجدول (1) يوضح صدق أداة الدراسة

المحور	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
التحرير المصرفي	0.562**	0.01
تطوير الخدمات المصرفية	0.842**	0.01
السياسات الضرورية لمواجهة الحرير المصرفي	0.655**	0.01

المصدر :من اعداد الطلبة حسب نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول السابق أن قيم معامل ارتباط بيرسون لكل المحاور مع درجة الاستبيان الكلية موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة(0.01) مما يدل على صدق اتساقها.

2. اختبار الثبات

تم استعمال معامل ألفا–كرونباخ (Cronbach's Alpha) باستخدام برنامج SPSS، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (02) التالي:

	المحور الأول	المحو الثاني	المحور الثالث	الدرجة الكلية
معامل الثبات ألفا–كرونباخ	0.646	0.709	0.812	0.785

المصدر :من اعداد الطلبة

نلاحظ من الجدول (02) أن معاملات الثبات لجميع محاور استبيان الدراسة مقبولة ، كما بلغ معامل الثبات لكافة فقرات الاستبيان 0.78 وهي نسبة مقبولة ويمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

الجزء الأول: البيانات الشخصية

الجدول 3 توزيع أفراد العينة من حيث الجنس

	التكرار	النسبة
ذكر	31	%68.9
أنثى	13	%31.1
المجموع	45	%100

المصدر :من اعداد الطلبة

تظهر نتائج الجدول جل أفراد عينة دراسة هم ذكور بنسبة 68.9% يليه فئة الإناث بنسبتهم البالغة 31.1%

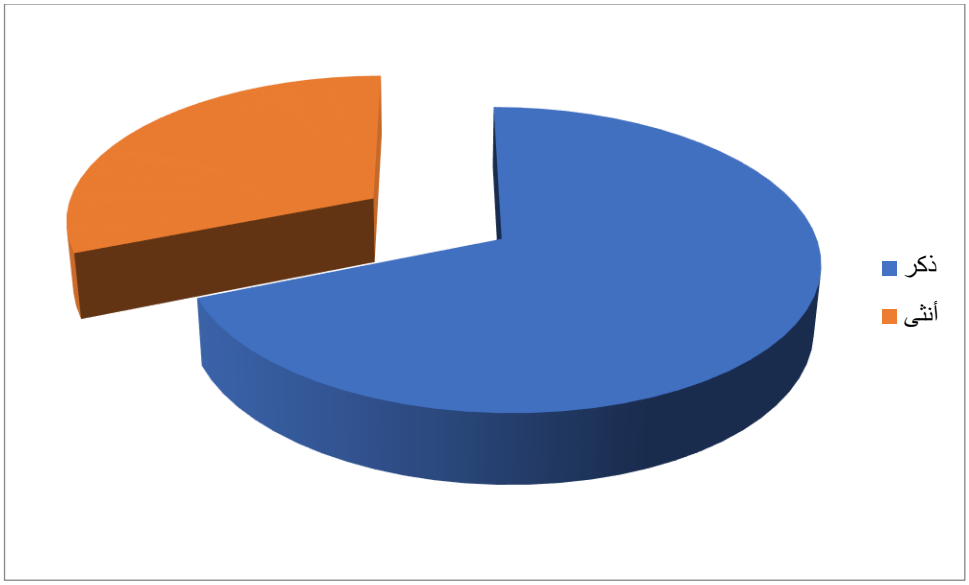

الشكل 1 توزيع أفراد العينة من حيث الجنس

المصدر: من اعداد الطلبة حسب جدول أعلاه

الجدول 4 توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث السن

	التكرار	النسبة
ما بين 25 و 35 سنة	14	%31.1
ما بين 36 و45 سنة	17	%37.8
ما بين 46 و55 سنة	11	%24.4
ما ين 56 و65 سنة	3	%6.7
المجموع	45	%100

المصدر :من اعداد الطلبة

تظهر نتائج الجدول أن جل أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم بين 36 و45 سنة بنسبة 37.8%، يليهم الأفراد الذين أعمارهم بين 25 و35 سنة بنسبة 31.1%، ثم أفراد العينة الذين أعمارهم بين 46 و45 سنة بنسبة 24.4%، وأقل نسبة كانت لفئة من هم بين 56 إلى 65 سنة بنسبة 6.7%

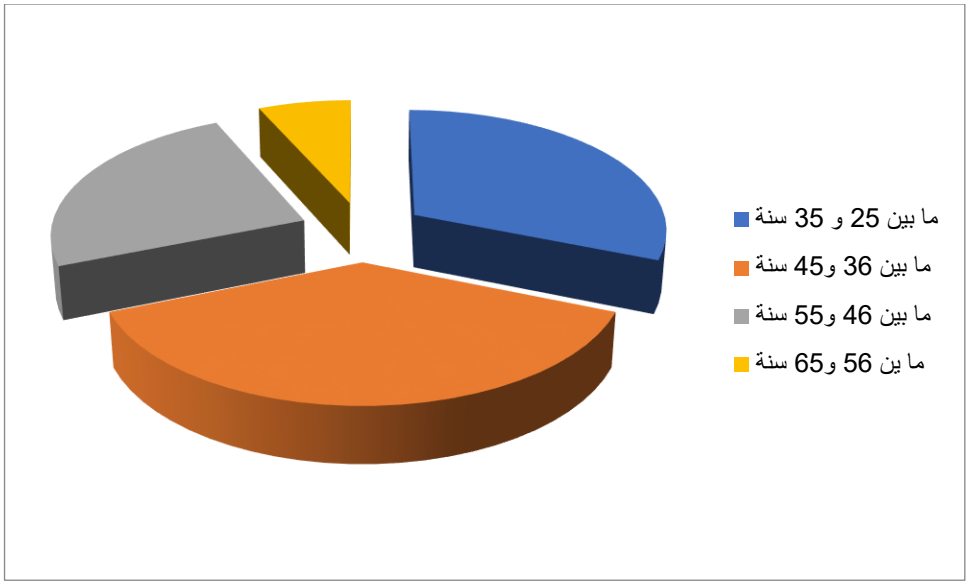

الشكل 2 توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث السن

المصدر: من اعداد الطلبة حسب الجدول أعلاه

الجدول 5 توزيع أفراد العينة من حيث المسمى الوظيفي

	التكرار	النسبة
رئيس مصلحة	8	%17.8
موظف	28	%62.2
مكلف بالدراسات	9	%20
المجموع	45	%100

المصدر: من اعداد الطلبة

تظهر نتائج الجدول جل أفراد عينة دراسة هم موظفون بنسبة 62.2%، يليهم من المكلفون بالدراسات بنسبة 20%، ثم نجد رؤساء المصالح نسبتهم مقدرة بـ 17.8%

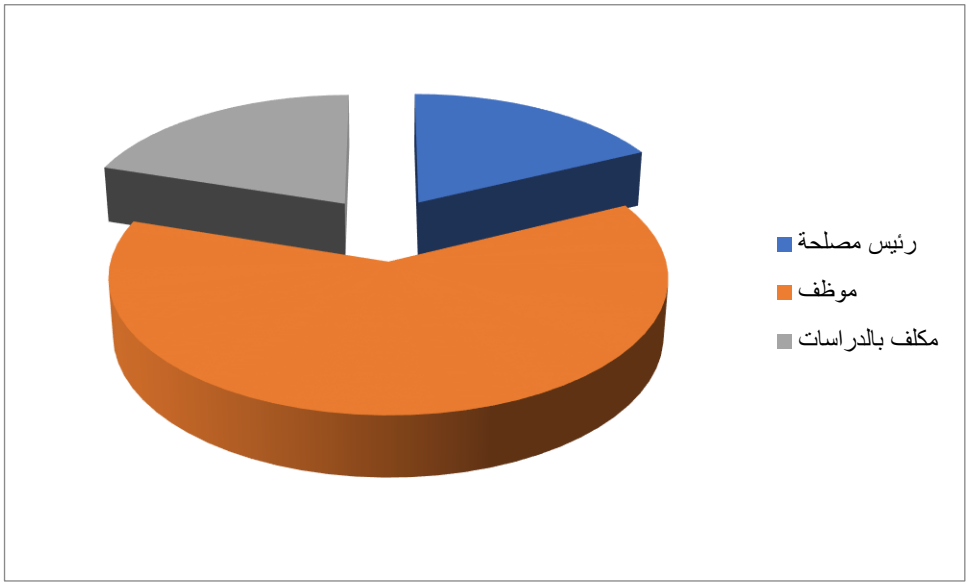

الشكل 3 توزيع أفراد العينة من حيث المسمى الوظيفي

المصدر:من اعداد الطلبة حسب الجدول أعلاه

الجدول 6 توزيع أفراد العينة من حيث المؤهل العلمي

	التكرار	النسبة
بكالوريا	6	%13.3
ليسانس	18	%40
دراسات عليا	9	%20
تقني	3	%6.7
أخرى	9	%20
المجموع	45	%100

المصدر:من اعداد الطلبة

تظهر نتائج الجدول جل أفراد عينة دراسة يمتلكون مؤهل ليسانس بنسبة 40%، يليهم من يمتلكون دراسات عليا ومؤهلات أخرى بنسبة 20%، ثم نجد من لديهم بكالوريا كانت نسبتهم 13.3%، وأخيرا نجد أقل نسبة كانت تشير لمن لديهم مؤهل تقني بنسبة 6.7%

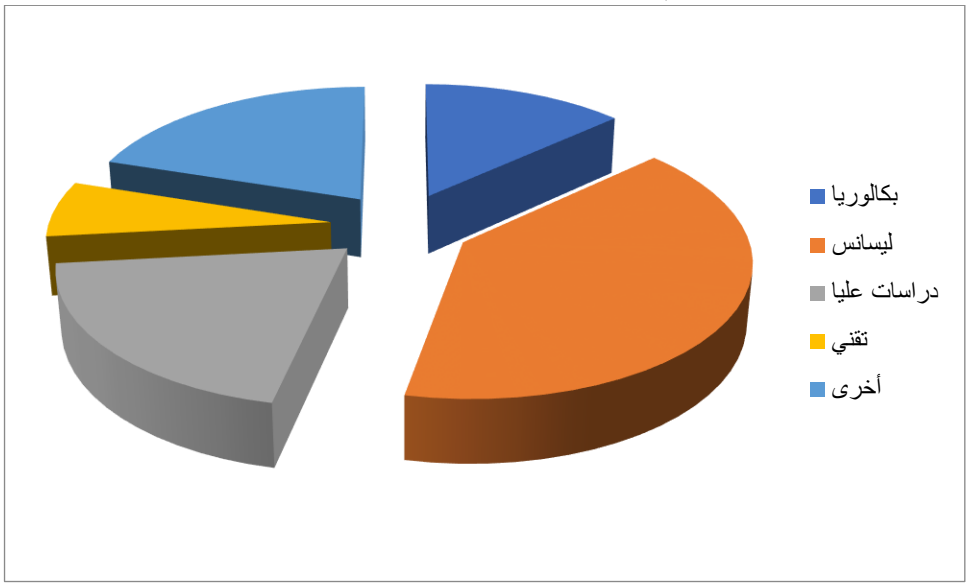

الشكل 4 توزيع أفراد العينة من حيث المؤهل العلمي

المصدر:من اعداد الطلبة حسب الجدول أعلاه

الجدول 7 توزيع أفراد العينة من حيث الخبرة

	التكرار	النسبة
5 سنوات فأقل	15	%33.3
6-10 سنوات	11	%24.4
11-15 سنة	12	%26.7
16-20 سنة	5	%11.1
21 سنة فأكثر	2	%4.4
المجموع	45	%100

المصدر: من اعداد الطلبة

تظهر نتائج الجدول جل أفراد عينة دراسة يمتلكون خبرتهم المهني كانت 5 سنوات فأقل بنسبة 33.3%، يليهم من خبرتهم كانت بين 11 إلى 15 سنة بنسبة 26.7%، ثم نجد من خبرتهم بين 6 إلى 10 سنوات بنسبة 24.4%، و16 إلى 20 سنة قدرت نسبتهم بـ 11.1%، وأقل نسبة كانت تشير لمن خبرتهم 21 سنة فأكثر

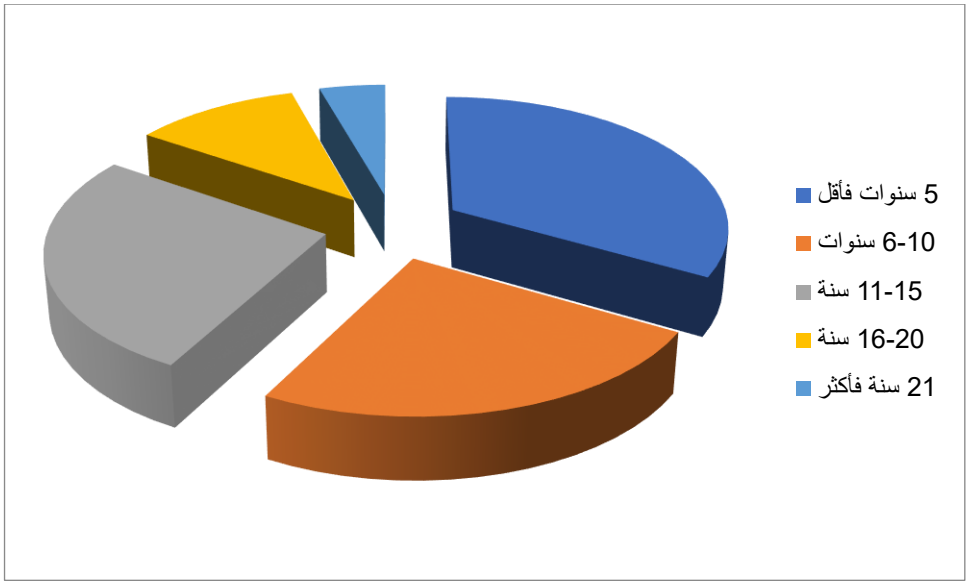

الشكل 5 توزيع أفراد العينة من حيث الخبرة

المصدر:من اعداد الطلبة حسب الجدول أعلاه

أدوات تحليل البيانات :تمت معالجة البيانات المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية باستعمال حزمة تحليل البيانات الإحصائية في العلوم الإصدار 28 (SPSS IBM28)، حيث تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية:

- المتوسط الحسابي.
- الانحراف المعياري.
- اختبار بيرسون.

– تحليل الانحدار الخطي البسيط.

وصف متغيرات الدراسة:

بما أن السلم المعتمد في الدراسة هو سلم "ليكرت" الخماسي فإنه توجد أربع مسافات بين كل درجة وأخرى، وتم تحديد طول الفترة من خلال قسمة أعلى بديل على عدد المسافات (5/4) فتحصلنا على مسافة تساوي 0.80

الجدول رقم 8 يوضح حساب المتوسطات المرجحة.

المتوسط المرجح	الدرجة
من 1 إلى 1.66	غير موافق
من 1.67 إلى 2.33	محايد
من 2.34 إلى 3	موافق

المصدر:من اعداد الطلبة

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البنك الخارجي:

الجدول رقم 9 يوضح المتوسطات المرجحة للتحرير المصرفي

الرقم	الإدارة الإلكترونية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يحقق التحرير المصرفي النمو الاقتصادي والتنمية في البلاد.	2,88	,3320
2	الانفتاح يؤدي إلى خلق المنافسة بين البنوك.	2,92	,2720
3	يسمح التحرير المالي من تخفيض التكاليف المصرفية.	2,69	,5490
4	يمكن التحرير المصرفي من اكتساب خبرات وتجاري ومعارف من البنوك الأجنبية.	2,23	,8150
5	التحرير المصرفي يسمح من اكتساب خبرات وتجارب من البنوك الأجنبية.	2,54	,7060
6	يسمح التحرير المصرفي بزيادة حجم الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة.	2,65	,5620
7	يعمل التحرير المصرفي على زيادة مستوى الشفافية في المعاملات.	2,56	,6510
8	يهدف التحرير إلى زيادة أوجه الحماية للمودعين والمستثمرين.	2,69	,6180
9	يفرض التطور المصرفي المزيد من استقلالية البنك فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرارات.	2,73	,6040
التحرير المصرفي		632,	859,2

المصدر: من اعداد الطلبة

من خلال الجدول أعلاه بلغت القيمة الكلية للمتوسط الحسابي لعبارات التحرير المصرفي (2.63) وهذا يعني أن درجة الموافقة الكلية لأفراد العينة على عبارات هذا المحور كانت بدرجة "موافق"، حيث جاءت العبارة الثانية في المرتبة الأولى وهي " الانفتاح يؤدي إلى خلق المنافسة بين البنوك " بمتوسط حسابي قدره (2.92)، وهو ما يقابل "موافق " في سلم ليكارت، في حين المرتبة الأخيرة كانت للعبارة الرابعة والتي هي " يمكن التحرير المصرفي من اكتساب خبرات وتجاري ومعارف من البنوك الأجنبية " بمتوسط حسابي قدره (2.23) وهو ما يقابل "محايد".

الجدول رقم 10 يوضح المتوسطات المرجحة لتطوير الخدمات المصرفية

الرقم	الإدارة الإلكترونية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
10	يقدم البنك خدماته الالكترونية عبر الهاتف الجوال.	2,31	,9280
11	يقوم البنك بعمليات تحويل المالي الالكتروني.	2,31	,9280
12	يعمل البنك على تحسين نوعية قاعدة البيانات باستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية المتطورة.	2,88	,3320
13	يقدم الموقع الالكتروني للبنك خدمات مصرفية للزبائن.	2,58	,7030
14	يسمح الانفتاح الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والمتطورة.	2,77	,4300
15	بإمكانك الاعتماد على إدارة البنك في إجراء معاملاتك.	2,88	,3320
16	يسعى البنك إلى جذب عملاء جدد لتوسيع خدماته وزيادة أرباحه.	2,72	,6140
17	يسعى البنك إلى التكيف مع متطلبات العملاء المتزايدة والمتجددة.	2,58	,6540
18	هناك فرق بين خدمات البنوك الوطنية والأجنبية.	2,26	,9150
19	تشعر بوجود استعداد لدى موظفي البنك لمساعدة الزبائن.	2,76	,4360
تطوير الخدمات المصرفية		47,2	243,5

المصدر :من اعداد الطلبة

من خلال الجدول أعلاه بلغت القيمة الكلية للمتوسط الحسابي لعبارات تطوير الخدمات المصرفية (2.47) وهذا يعني أن درجة الموافقة الكلية لأفراد العينة على عبارات هذا المحور كانت بدرجة "موافق"، حيث جاءت العبارة الخامسة عشرة في المرتبة الأولى وهي " بإمكانك الاعتماد على إدارة البنك في إجراء معاملاتك " بمتوسط حسابي قدره (2.88)، وهو ما يقابل "موافق " في سلم ليكارت، في حين المرتبة الأخيرة كانت للعبارة الثامنة عشرة والتي هي " هناك فرق بين خدمات البنوك الوطنية والأجنبية " بمتوسط حسابي قدره (2.26) وهو ما يقابل "موافق".

الجدول رقم 11 يوضح المتوسطات المرجحة للسياسات الضرورية لمواجهة التحرير المصرفي

الرقم	الإدارة الإلكترونية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
20	تقوية بنية الجهاز المصرفي الجزائري.	2,84	,3740
21	تكوين إطارات كفأة للقيام بالأنشطة المصرفية.	2,48	,5860
22	تنويع وتطوير الخدمات المصرفية.	2,76	,4360
23	انتقاء التكنولوجيات الحديثة في المجال المصرفي.	2,37	,7110
24	خلق منافسة ما بين البنوك الجزائرية.	2,76	,5230
25	مواصلة الإصلاحات المصرفية.	2,80	,5000
السياسات الضرورية لمواجهة التحرير المصرفي		65,2	1202,

المصدر:من اعداد الطلبة

من خلال الجدول أعلاه بلغت القيمة الكلية للمتوسط الحسابي لعبارات السياسات الضرورية لمواجهة التحرير المصرفي (2.65) وهذا يعني أن درجة الموافقة الكلية لأفراد العينة على عبارات هذا المحور كانت بدرجة "موافق"، حيث جاءت العبارة العشرون والتي هي " تقوية بنية الجهاز المصرفي الجزائري " بمتوسط حسابي قدره (2.75) وهو ما يقابل "موافق " في سلم ليكارت، في حين المرتبة الأخيرة كانت للعبارة الثالثة والعشرون والتي هي " انتقاء التكنولوجيات الحديثة في المجال المصرفي " بمتوسط حسابي قدره (2.37) وهو ما يقابل "موافق".

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة بنك التنمية المحلية:

الجدول رقم 12 يوضح المتوسطات المرجحة للتحرير المصرفي

الرقم	الإدارة الإلكترونية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يحقق التحرير المصرفي النمو الاقتصادي والتنمية في البلاد.	2,89	,3150
2	الانفتاح يؤدي إلى خلق المنافسة بين البنوك.	2,89	,4590
3	يسمح التحرير المالي من تخفيض التكاليف المصرفية.	2,33	,7670
4	يمكن التحرير المصرفي من اكتساب خبرات وتجاري ومعارف من البنوك الأجنبية.	2,47	,6120
5	التحرير المصرفي يسمح من اكتساب خبرات وتجارب من البنوك الأجنبية.	2,56	,6160
6	يسمح التحرير المصرفي بزيادة حجم الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة.	2,58	,6920
7	يعمل التحرير المصرفي على زيادة مستوى الشفافية في المعاملات.	2,42	,6920

8	يهدف التحرير إلى زيادة أوجه الحماية للمودعين والمستثمرين.	2,39	,7780
9	يفرض التطور المصرفي المزيد من استقلالية البنك فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرارات.	2,74	,6530
التحرير المصرفي		542,	053,3

المصدر :من اعداد الطلبة

من خلال الجدول أعلاه بلغت القيمة الكلية للمتوسط الحسابي لعبارات التحرير المصرفي (2.63) وهذا يعني أن درجة الموافقة الكلية لأفراد العينة على عبارات هذا المحور كانت بدرجة "موافق"، حيث جاءت العبارتين الأولى " يحقق التحرير المصرفي النمو الاقتصادي والتنمية في البلاد" والثانية " الانفتاح يؤدي إلى خلق المنافسة بين البنوك" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (2.89)، وهو ما يقابل "موافق " في سلم ليكارت، في حين المرتبة الأخيرة كانت للعبارة الثالثة والتي هي " يسمح التحرير المالي من تخفيض التكاليف المصرفية " بمتوسط حسابي قدره (2.33) وهو ما يقابل "محايد".

الجدول رقم 13 يوضح المتوسطات المرجحة لتطوير الخدمات المصرفية

الرقم	الإدارة الإلكترونية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
10	يقدم البنك خدماته الالكترونية عبر الهاتف الجوال.	2,89	,3150
11	يقوم البنك بعمليات تحويل المالي الالكتروني.	2,79	,5350
12	يعمل البنك على تحسين نوعية قاعدة البيانات باستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية المتطورة.	2,68	,5820
13	يقدم الموقع الالكتروني للبنك خدمات مصرفية للزبائن.	3,00	,0000
14	يسمح الانفتاح الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والمتطورة.	2,74	,4520
15	بإمكانك الاعتماد على إدارة البنك في إجراء معاملاتك.	2,84	,3750
16	يسعى البنك إلى جذب عملاء جدد لتوسيع خدماته وزيادة أرباحه.	2,89	,3150
17	يسعى البنك إلى التكيف مع متطلبات العملاء المتزايدة والمتجددة.	2,63	,6840
18	هناك فرق بين خدمات البنوك الوطنية والأجنبية.	2,63	,7610
19	تشعر بوجود استعداد لدى موظفي البنك لمساعدة الزبائن.	2,58	,6920
تطوير الخدمات المصرفية		67,2	110,2

المصدر :من اعداد الطلبة

من خلال الجدول أعلاه بلغت القيمة الكلية للمتوسط الحسابي لعبارات تطوير الخدمات المصرفية (2.67) وهذا يعني أن درجة الموافقة الكلية لأفراد العينة على عبارات هذا المحور كانت بدرجة "موافق"، حيث جاءت العبارة

الثالثة عشرة في المرتبة الأولى وهي " يقدم الموقع الالكتروني للبنك خدمات مصرفية للزبائن " بمتوسط حسابي قدره (3.00)، وهو ما يقابل "موافق " في سلم ليكارت، في حين المرتبة الأخيرة كانت للعبارة التاسعة عشرة والتي هي " تشعر بوجود استعداد لدى موظفي البنك لمساعدة الزبائن " بمتوسط حسابي قدره (2.58) وهو ما يقابل "موافق".

الجدول رقم 14 يوضح المتوسطات المرجحة للسياسات الضرورية لمواجهة التحرير المصرفي

الرقم	الإدارة الإلكترونية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
20	تقوية بنية الجهاز المصرفي الجزائري.	2,63	,5970
21	تكوين إطارات كفأة للقيام بالأنشطة المصرفية.	2,74	,5620
22	تنويع وتطوير الخدمات المصرفية.	2,74	,6530
23	انتقاء التكنولوجيات الحديثة في المجال المصرفي.	2,84	,5010
24	خلق منافسة ما بين البنوك الجزائرية.	2,58	,6070
25	مواصلة الإصلاحات المصرفية.	2,63	,5970
السياسات الضرورية لمواجهة التحرير المصرفي		69,2	8532,

المصدر :من اعداد الطلبة

من خلال الجدول أعلاه بلغت القيمة الكلية للمتوسط الحسابي لعبارات السياسات الضرورية لمواجهة التحرير المصرفي (2.69) وهذا يعني أن درجة الموافقة الكلية لأفراد العينة على عبارات هذا المحور كانت بدرجة "موافق"، حيث جاءت العبارة الثالثة والعشرون والتي هي " انتقاء التكنولوجيات الحديثة في المجال المصرفي " بمتوسط حسابي قدره (2.84) وهو ما يقابل "موافق " في سلم ليكارت، في حين المرتبة الأخيرة كانت للعبارة الرابعة والعشرون والتي هي " خلق منافسة ما بين البنوك الجزائرية " بمتوسط حسابي قدره (2.58) وهو ما يقابل "موافق".

اختبار علاقة وتأثير بين المتغيرات:

البنك الخارجي:

الجدول رقم 15 يوضح علاقة التحرير المصرفي بدور التحرير المصرفي

		التحرير المصرفي
دور التحرير المصرفي	معامل الارتباط	0.463*
	مستوى الدلالة	0.017
	حجم العينة	26

المصدر :من اعداد الطلبة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل ارتباط بيرسون بين التحرير المصرفي ودور التحرير المصرفي بلغ (0.463) ودال عند 0.05، وهذه النتيجة تشير إلى وجود ارتباط طردي موجب وضعيف بين التحرير المصرفي ودور التحرير المصرفي.

الجدول رقم 16 يوضح علاقة التحرير المصرفي بدور التحرير المصرفي

		تطوير الخدمات المصرفية
دور التحرير المصرفي	معامل الارتباط	0.894**
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	26

المصدر :من اعداد الطلبة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل ارتباط بيرسون بين التحرير المصرفي ودور التحرير المصرفي بلغ (0.894) ودال عند 0.01، وهذه النتيجة تشير إلى وجود ارتباط طردي موجب ومرتفع بين تطوير الخدمات المصرفية ودور التحرير المصرفي.

الجدول رقم 17 يوضح علاقة السياسات الضرورية لمواجهة التحرير المصرفي بدور التحرير المصرفي

		تطوير الخدمات المصرفية
السياسات الضرورية لمواجهة التحرير المصرفي	معامل الارتباط	0.503*
	مستوى الدلالة	0.010
	حجم العينة	26

المصدر :من اعداد الطلبة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل ارتباط بيرسون بين التحرير المصرفي ودور التحرير المصرفي بلغ (0.503) ودال عند 0.05، وهذه النتيجة تشير إلى وجود ارتباط طردي موجب ومتوسط بين السياسات المصرفية الضرورية لمواجهة التحرير المصرفي ودور التحرير المصرفي.

الجدول رقم 18 تأثير التحرير المصرفي على دور التحرير المصرفي

المتغير المستقل	ميل خط الانحدار a	مقطع خط الانحدار b	المتغير التابع			
			R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	Sig مستوى الدلالة	قبول أو رفض الفرضية
	0.463[a]	1.398	0.463	0.214	0.017	قبول

المصدر:من اعداد الطلبة

يبن الجدول أعلاه أن قيمة الارتباط الثنائي R بين تأثير التحرير المصرفي على دور التحرير المصرفي كانت 0.463 بنسبة 46.3% فهو ارتباط ضعيف، كما بلغ معامل التحديد 0.214 أي أن 24.4% من التغيير في دور التحرير المصرفي يعود إلى التغيير في التحرير المصرفي.

كما نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.017 Sig وهو أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التحرير المصرفي ودور التحرير المصرفي، وعليه يتم قبول الفرض البديل القائل يأثر التحرير المصرفي على دور التحرير المصرفي

وبالتالي يمكن كتابة معادلة الانحدار بين تأثير التحرير المصرفي x1 ودور التحرير المصرفي y كما يلي:

$$Y=0.1.398+463X_1$$

الجدول رقم 19 تأثير تطوير الخدمات المصرفية على دور التحرير المصرفي

المتغير المستقل	ميل خط الانحدار a	مقطع خط الانحدار b	المتغير التابع			
			R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	Sig مستوى الدلالة	قبول أو رفض الفرضية
	0.894[a]	1.490	0.894	0.800	0.000	قبول

المصدر:من اعداد الطلبة

يبن الجدول أعلاه أن قيمة الارتباط الثنائي R بين تأثير تطوير الخدمات المصرفية على دور التحرير المصرفي كانت 0.894 بنسبة 89.4% فهو ارتباط مرتفع، كما بلغ معامل التحديد 0.800 أي أن 80% من التغيير في دور التحرير المصرفي يعود إلى التغيير في تطوير الخدمات المصرفية.

كما نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.000 Sig وهو أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تطوير الخدمات المصرفية ودور التحرير المصرفي، وعليه يتم قبول الفرض البديل القائل تأثر تطوير الخدمات المصرفية على دور التحرير المصرفي

وبالتالي يمكن كتابة معادلة الانحدار بين تأثير تطوير الخدمات المصرفية x1 ودور التحرير المصرفي y كما يلي:

$X_1894+0.1.490Y=$

الجدول رقم 20 تأثير السياسات الضرورية لمواجهة التحرير المصرفي على دور التحرير المصرفي

المتغير المستقل	ميل خط الانحدار a	مقطع خط الانحدار b	المتغير التابع R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	Sig مستوى الدلالة	قبول أو رفض الفرضية
	0.503	1.693	0.503	0.253	0.010	قبول

المصدر :من اعداد الطلبة

يبن الجدول أعلاه أن قيمة الارتباط الثنائي R بين تأثير السياسات الضرورة لمواجهة التحرير المصرفي على دور التحرير المصرفي كانت 0.503 بنسبة 50.3% فهو ارتباط متوسط، كما بلغ معامل التحديد 0.253 أي أن 25.3% من التغيير في دور التحرير المصرفي يعود إلى التغيير في السياسات الضرورة لمواجهة التحرير المصرفي.

كما نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.010 Sig وهو أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين السياسات الضرورة لمواجهة التحرير المصرفي ودور التحرير المصرفي، وعليه يتم قبول الفرض البديل القائل تأثر تطوير الخدمات المصرفية على دور التحرير المصرفي

وبالتالي يمكن كتابة معادلة الانحدار بين تأثير السياسات الضرورة لمواجهة التحرير المصرفي x1 ودور التحرير المصرفي y كما يلي:

$X_1503+0.1.693Y=$

بنك التنمية المحلية:

الجدول رقم 21 يوضح علاقة التحرير المصرفي بدور التحرير المصرفي

		التحرير المصرفي
دور التحرير المصرفي	معامل الارتباط	0.884**
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	19

المصدر :من اعداد الطلبة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل ارتباط بيرسون بين التحرير المصرفي ودور التحرير المصرفي بلغ (0.884) ودال عند 0.01، وهذه النتيجة تشير إلى وجود ارتباط طردي موجب ومرتفع بين التحرير المصرفي ودور التحرير المصرفي.

الجدول رقم 22 يوضح علاقة التحرير المصرفي بدور التحرير المصرفي

		تطوير الخدمات المصرفية
دور التحرير المصرفي	معامل الارتباط	0.714**
	مستوى الدلالة	0.001
	حجم العينة	19

المصدر :من اعداد الطلبة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل ارتباط بيرسون بين التحرير المصرفي ودور التحرير المصرفي بلغ (0.714) ودال عند 0.01، وهذه النتيجة تشير إلى وجود ارتباط طردي موجب ومتوسط بين تطوير الخدمات المصرفية ودور التحرير المصرفي.

الجدول رقم 23 يوضح علاقة السياسات الضرورية لمواجهة التحرير المصرفي بدور التحرير المصرفي

		تطوير الخدمات المصرفية
السياسات الضرورية لمواجهة التحرير المصرفي	معامل الارتباط	0.767**
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	19

المصدر :من اعداد الطلبة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل ارتباط بيرسون بين التحرير المصرفي ودور التحرير المصرفي بلغ (0.767) ودال عند 0.01، وهذه النتيجة تشير إلى وجود ارتباط طردي موجب ومتوسط بين السياسات المصرفية الضرورية لمواجهة التحرير المصرفي ودور التحرير المصرفي.

الجدول رقم 24 تأثير التحرير المصرفي على دور التحرير المصرفي

المتغير المستقل	المتغير التابع				
ميل خط الانحدار a	مقطع خط الانحدار b	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	Sig مستوى الدلالة	قبول أو رفض الفرضية
0.884[a]	1.850	0.884	0.781	0.000	قبول

المصدر :من اعداد الطلبة

يبن الجدول أعلاه أن قيمة الارتباط الثنائي R بين تأثير التحرير المصرفي على دور التحرير المصرفي كانت 0.884 بنسبة 88.4% فهو ارتباط مرتفع، كما بلغ معامل التحديد 0.781 أي أن 78.1% من التغيير في دور التحرير المصرفي يعود إلى التغيير في التحرير المصرفي.

كما نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.000 Sig وهو أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التحرير المصرفي ودور التحرير المصرفي، وعليه يتم قبول الفرض البديل القائل يأثر التحرير المصرفي على دور التحرير المصرفي

وبالتالي يمكن كتابة معادلة الانحدار بين تأثير التحرير المصرفي x1 ودور التحرير المصرفي y كما يلي:

$X_1884+0.1.850Y=$

الجدول رقم 25 تأثير تطوير الخدمات المصرفية على دور التحرير المصرفي

المتغير المستقل	ميل خط الانحدار a	مقطع خط الانحدار b	المتغير التابع			
			R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	Sig مستوى الدلالة	قبول أو رفض الفرضية
	0.714^a	2.165	0.714	0.510	0.001	قبول

المصدر:من اعداد الطلبة

يبن الجدول أعلاه أن قيمة الارتباط الثنائي R بين تأثير تطوير الخدمات المصرفية على دور التحرير المصرفي كانت 0.714 بنسبة 71.4% فهو ارتباط متوسط، كما بلغ معامل التحديد 0.510 أي أن 51% من التغيير في دور التحرير المصرفي يعود إلى التغيير في تطوير الخدمات المصرفية.

كما نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.001 Sig وهو أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تطوير الخدمات المصرفية ودور التحرير المصرفي، وعليه يتم قبول الفرض البديل القائل تأثر تطوير الخدمات المصرفية على دور التحرير المصرفي

وبالتالي يمكن كتابة معادلة الانحدار بين تأثير تطوير الخدمات المصرفية x1 ودور التحرير المصرفي y كما يلي:

$X_1714+0.2.165Y=$

الجدول رقم 26 تأثير السياسات الضرورية لمواجهة التحرير المصرفي على دور التحرير المصرفي

المتغير المستقل	ميل خط الانحدار a	مقطع خط الانحدار b	المتغير التابع			
			R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	Sig مستوى الدلالة	قبول أو رفض الفرضية
	0.767[a]	1.718	0.767	0.588	0.000	قبول

المصدر :من اعداد الطلبة

يبن الجدول أعلاه أن قيمة الارتباط الثنائي R بين تأثير السياسات الضرورة لمواجهة التحرير المصرفي على دور التحرير المصرفي كانت 0.767 بنسبة 76.7% فهو ارتباط متوسط، كما بلغ معامل التحديد 0.588 أي أن 58.8% من التغيير في دور التحرير المصرفي يعود إلى التغيير في السياسات الضرورة لمواجهة التحرير المصرفي.

كما نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.000 Sig وهو أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين السياسات الضرورة لمواجهة التحرير المصرفي ودور التحرير المصرفي، وعليه يتم قبول الفرض البديل القائل تأثر تطوير الخدمات المصرفية على دور التحرير المصرفي

وبالتالي يمكن كتابة معادلة الانحدار بين تأثير السياسات الضرورة لمواجهة التحرير المصرفي x1 ودور التحرير المصرفي y كما يلي:

$$Y=0.1.718+767X_1$$

خلاصة الفصل

من خلال ما تناولناه ضمن الدراسة الميدانية على مستوى بنك الخارجي و بنك التنمية المحلية،ومن خلال النتائج المتوصل اليها عن طريق البرنامج الاحصائي SPPS،استخلصنا الى أن التحرير المصرفي يؤثر بشكل أو بأخر على جودة الخدمات المصرفية.

خاتمة عامة

خاتمة عامـــــــة

الجهاز المصرفي هو الركيزة الأساسية لأي تطور اقتصادي و اجتماعي ، فهو المركز الرئيسي لتجميع المدخرات من الأفراد و الشركات و المؤسسات العمومية،وتوجيهها نحو منح التسهيلات الائتمانية و القروض بمختلف أنواعها و آجالها.

كما تعددت الآراء حول امكانية تطبيق سياسة التحرير المصرفي،حيث هناك من ينادي بتطبيقها،ولكن بشروط صارمة لكي تكون ناجحة،وهناك من يرفض تطبيقها و يطالب بالتدخل الحكومي في المنظومة المصرفية.ساهم التحرير المصرفي في اصلاح المنظومة المصرفية التي كانت تعاني من قيود كثيرة في تسيير نشاطاتها،كما أن تحرير هذه الخدمات المصرفية تمكن المصارف من لعب دور الوساطة بين المؤسسات و السوق المالي،باعتباره الوسيلة المفضلة لتنمية هذه الأسواق،ويمكن المصارف التجارية أيضا من ممارسة مهام البنوك الشاملة رغم عدم استقرارها.

وفي هذا الاطار يندرج موضوع بحثنا الذي عالج اشكالية دور التحرير المصرفي في اصلاح المنظومة المصرفية،ومن خلال الدراسة توصلنا الى مجموعة من النتائج التي بواسطتها يمكن الاجابة على الاشكالية العامة،الأسئلة الفرعية و اختبار صحة الفرضيات من عدمها.

فرضيات الدراسة:

بالنسبة للفرضية الأولى:ان عملية التحرير المالي و المصرفي حسب ما تم تناولها لها ايجابيات وسلبيات،فعند تطبيق عملية التحرير المالي على المستوى القطاع المصرفي في أية دولة،و منها الجزائر هذا سيؤدي الى تغيير كامل و شامل في طريقة و أسلوب تعامل الموظفين و خاصة أنه سيكون هناك تغيير مطلق في أسلوب الأداء على مستوى هذه البنوك و هذا ما أجاب عليه بعض موظفو البنوك من خلال الدراسة الميدانية.
بالنسبة للفرضية الثانية:ان عملية التحرير المالي و المصرفي تساعد على توسيع و تعميق الأسواق المالية الدولية من خلال زيادة حجم المعاملات و مجال الخدمات،فهذه الخطوة من شأنها خلق المزيد من النشاطات تسمح من الاستفادة من الفرص التي تتيحها الأسواق المالية نتيجة الاحتكاك بها و دخولها،من بين هذه الفرص نجد نشاطات الصيرفة و الوساطة المالية و الاستثمارية.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة العامة حول موضوع دور التحرير المصرفي في اصلاح المنظومة المصرفية توصلنا الى النتائج التالية:

- ان عملية التحرير المصرفي تساعد على توسيع و تعميق الأسواق المالية الدولية.

- ان زيادة حجم المعاملات و مجال الخدمات يؤدي الى خلق المزيد من نشاطات التي تسمح من الاستفادة من الفرص التي تتيحها الأسواق المالية.
- تطبيق عملية التحرير المالي على مستوى القطاع المصرفي يؤدي الى تغيير طريقة تعامل الموظفين.
- ان تطبيق عملية التحرير المالي تؤدي الى تغيير في أسلوب الأداء على مستوى هذه البنوك.

قائمة المراجع والمصادر

الملاحق

الملحق01:

جامعة مولاي طاهر سعيدة

التجارية علوم كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و

قسم مالية و محاسبة

استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

يسرنا أن نضع بين يديكم هذه الاستبانة،التي تهدف لجمع المعلومات الميدانية اللازمة،للبحث الذي نقوم به استكمالا لمتطلبات الحصول على **شهادة الماستر** في علوم مالية و محاسبة،تخصص **مالية و بنوك،و** الموسوم موضوعه بالعنوان الآتي:

"دور التحرير المصرفي في اصلاح المنظومة المصرفية-دراسة حالة البنك تنمية المحلية-وكالة سعيدة-"

اعتبارا من كونكم جزء مهما من عينة البحث نرجو منكم التفضل و التكرم بالإجابة على كامل أسئلة الاستبيان بما يحاكي الواقع العملي،وينقل تجسيدا حقيقيا لما هو كائن حتى يتسنى لنا اقتراح الحلول الملائمة كمحصلة لمخرجات الاشكالية محل البحث.

) في خانة التي تتفق مع رأيكم xسيتم توزيعها على موظفو البنك التنمية المحلية،كما نرجو منكم وضع علامة(علما بأن هذه المعلومات ستستخدم لغرض بحث علمي فقط.

نشكر لكم مقدما جهودكم وحسن تعاملكم

الطلبة:

ياسين حاجي

شهرزاد كناندة

قائمة الملاحق

1-جنس: ذكر ☐ أنثى: ☐

2-العمر:

ما بين 25 و35 سنة ☐ أقل من 25 سنة ☐

ما بين 46 و 55 سنة ☐

مابين 36 و 45 ☐

أكثر من 65 سنة ☐ مابين 56 و 65 سنة ☐

3-المسمى الوظيفي:

مدير ☐
رئيس المصلحة ☐
مساعد المدير ☐
موظف ☐
مكلف بالدراسات ☐

4-المؤهل العلمي:

بكالوريا ☐
ليسانس ☐
دراسات عليا ☐
تقني ☐
أخرى ☐

5-الخبرة:

5سنوات فأقل ☐
6- 10 ☐
12-15 ☐
16- 20 ☐
21فأكثر ☐

قائمة الملاحق

الرقم	المتغير	العبارات	غير موافق	محايد	موافق
1	التحرير المصرفي	يحقق التحرير المصرفي النمو الاقتصادي و التنمية في البلاد			
2		الانفتاح يؤدي الى خلق المنافسة بين البنوك			
3		يسمح التحرير المالي من تخفيض التكاليف المصرفية			
4		يمكن التحرير المصرفي من اكتساب خبرات و تجارب و معارف من البنوك الاجنبية			
5		التحرير المصرفي يسمح من اكتساب خبرات وتجارب من بنوك الاجنبية			
6		يسمح التحرير المصرفي بزيادة حجم الاستثمارات المباشرة و غير المباشرة			
7		يعمل التحرير المصرفي على زيادة مستوى الشفافية في المعاملات			
8		يهدف التحرير الى زيادة أوجه الحماية للمودعين و المستثمرين			
9		يفرض التطور المصرفي المزيد من استقلالية البنك فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرارات			
		تطوير الخدمات المصرفية			
10		يقدم البنك خدماته الالكترونية عبر الهاتف الجوال			
11		يقوم البنك بعمليات تحويل المالي الالكتروني			
12		يعمل البنك على تحسين نوعية قاعدة البيانات باستخدام أحدث الوسائل التكنولوجيا المتطورة			
13		يقدم الموقع الالكتروني للبنك خدمات مصرفية للزبائن			
14		يسمح الانفتاح الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة و المتطورة			
		جودة الخدمات المصرفي			

15		بامكانك الاعتماد على ادارة البنك في اجراء معاملاتك				
16		يسعى البنك الى جذب عملاء جدد لتوسيع خدماته و زيادة أرباحه				
17		يسعى البنك الى التكيف مع متطلبات العملاء المتزايدة و متجددة				
18		هناك فرق بين خدمات البنوك الوطنية و الأجنبية				
19		تشعر بوجود استعداد لدى موظفي البنك لمساعدة الزبائن				
		السياسات الضرورية لمواجهة التحرير المصرفي				
20		تقوية بنية الجهاز المصرفي الجزائري				
21		تكوين اطارات كفأة للقيام بالأنشطة المصرفية				
22		تنويع و تطوير الخدمات المصرفية				
23		انتقاء التكنولوجيات الحديثة في المجال المصرفي				
24		خلق منافسة ما بين البنوك الجزائرية				
25		مواصلة الاصلاحات المصرفية				

الملحق02:

Corrélations

		المجموع.الكلي	axe1	axe2	axe3
المجموع.الكلي	Corrélation de Pearson	1	,562**	,842**	,655**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000
	N	45	45	45	44
axe1	Corrélation de Pearson	,562**	1	,225	,437**
	Sig. (bilatérale)	,000		,138	,003
	N	45	45	45	44
axe2	Corrélation de Pearson	,842**	,225	1	,204
	Sig. (bilatérale)	,000	,138		,185
	N	45	45	45	44
axe3	Corrélation de Pearson	,655**	,437**	,204	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,003	,185	
	N	44	44	44	44

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,785	25

بنك التنمية المحلية

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
a1	19	2	3	2,89	,315
a2	19	1	3	2,89	,459
a3	18	1	3	2,33	,767
a4	19	1	3	2,47	,612
a5	18	1	3	2,56	,616
a6	19	1	3	2,58	,692
a7	19	1	3	2,42	,692
a8	18	1	3	2,39	,778
a9	19	1	3	2,74	,653
axe1	19	16	27	22,89	3,053

N valide (liste)	16				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
a10	19	2	3	2,89	,315
a11	19	1	3	2,79	,535
a12	19	1	3	2,68	,582
a13	19	3	3	3,00	,000
a14	19	2	3	2,74	,452
a15	19	2	3	2,84	,375
a16	19	2	3	2,89	,315
a17	19	1	3	2,63	,684
a18	19	1	3	2,63	,761
a19	19	1	3	2,58	,692
axe2	19	23	30	27,68	2,110
N valide (liste)	19				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
a20	19	1	3	2,63	,597
a21	19	1	3	2,74	,562
a22	19	1	3	2,74	,653
a23	19	1	3	2,84	,501
a24	19	1	3	2,58	,607
a25	19	1	3	2,63	,597
axe3	19	6	18	16,16	2,853
N valide (liste)	19				

Corrélations

		المجموع	axe1
المجموع	Corrélation de Pearson	1	,884**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	19	19
axe1	Corrélation de Pearson	,884**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	19	19

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		المجموع	axe2
المجموع	Corrélation de Pearson	1	,714**
	Sig. (bilatérale)		,001
	N	19	19
axe2	Corrélation de Pearson	,714**	1
	Sig. (bilatérale)	,001	
	N	19	19

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		المجموع	axe3
المجموع	Corrélation de Pearson	1	,767**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	19	19
axe3	Corrélation de Pearson	,767**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	19	19

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	axe1[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المجموع

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,884[a]	,781	,768	3,079

a. Prédicteurs : (Constante), axe1

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	574,493	1	574,493	60,589	,000[b]

	de Student	161,191	17	9,482		
	Total	735,684	18			

a. Variable dépendante : المجموع

b. Prédicteurs : (Constante), axe1

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	24,373	5,488		4,441	,000
	axe1	1,850	,238	,884	7,784	,000

a. Variable dépendante : المجموع

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	axe2[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المجموع

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,714[a]	,510	,482	4,603

a. Prédicteurs : (Constante), axe2

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	375,442	1	375,442	17,717	,001[b]
	de Student	360,242	17	21,191		
	Total	735,684	18			

a. Variable dépendante : المجموع

b. Prédicteurs : (Constante), axe2

Coefficients[a]

Modèle	Coefficients non standardisés	Coefficients standardisés	t	Sig.

		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	6,803	14,278		,476	,640
	axe2	2,165	,514	,714	4,209	,001

a. Variable dépendante : المجموع

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	axe3[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المجموع

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,767[a]	,588	,564	4,222

a. Prédicteurs : (Constante), axe3

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	432,673	1	432,673	24,274	,000[b]
	de Student	303,011	17	17,824		
	Total	735,684	18			

a. Variable dépendante : المجموع

b. Prédicteurs : (Constante), axe3

Coefficients[a]

		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
Modèle		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	38,971	5,718		6,815	,000
	axe3	1,718	,349	,767	4,927	,000

a. Variable dépendante : المجموع

البنك الخارجي

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type

a1	25	2	3	2,88	,332
a2	26	2	3	2,92	,272
a3	26	1	3	2,69	,549
a4	26	1	3	2,23	,815
a5	26	1	3	2,54	,706
a6	26	1	3	2,65	,562
a7	25	1	3	2,56	,651
a8	26	1	3	2,69	,618
a9	26	1	3	2,73	,604
axe1	26	17	27	23,69	2,895
N valide (liste)	24				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
a10	26	1	3	2,31	,928
a11	26	1	3	2,31	,928
a12	25	2	3	2,88	,332
a13	26	1	3	2,58	,703
a14	26	2	3	2,77	,430
a15	25	2	3	2,88	,332
a16	25	1	3	2,72	,614
a17	24	1	3	2,58	,654
a18	23	1	3	2,26	,915
a19	21	2	3	2,76	,436
axe2	26	11	30	24,73	5,243
N valide (liste)	21				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
a20	25	2	3	2,84	,374
a21	25	1	3	2,48	,586
a22	25	2	3	2,76	,436
a23	24	1	3	2,37	,711
a24	25	1	3	2,76	,523
a25	25	1	3	2,80	,500
axe3	25	11	18	15,92	2,120
N valide (liste)	24				

Corrélations

		total	axe1
Total	Corrélation de Pearson	1	,463*
	Sig. (bilatérale)		,017
	N	26	26
axe1	Corrélation de Pearson	,463*	1
	Sig. (bilatérale)	,017	
	N	26	26

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

		total	axe2
Total	Corrélation de Pearson	1	,894**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	26	26
axe2	Corrélation de Pearson	,894**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	26	26

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		total	axe3
Total	Corrélation de Pearson	1	,503*
	Sig. (bilatérale)		,010
	N	26	25
axe3	Corrélation de Pearson	,503*	1
	Sig. (bilatérale)	,010	
	N	25	25

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	axe1[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : total

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,463[a]	,214	,182	7,905

a. Prédicteurs : (Constante), axe1

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	409,275	1	409,275	6,549	,017[b]
	de Student	1499,840	24	62,493		
	Total	1909,115	25			

a. Variable dépendante : total

b. Prédicteurs : (Constante), axe1

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés B	Erreur standard	Coefficients standardisés Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	30,619	13,031		2,350	,027
	axe1	1,398	,546	,463	2,559	,017

a. Variable dépendante : total

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	axe2[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : total

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,894[a]	,800	,791	3,993

a. Prédicteurs : (Constante), axe2

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1526,399	1	1526,399	95,720	,000[b]
	de Student	382,716	24	15,947		
	Total	1909,115	25			

a. Variable dépendante : total

b. Prédicteurs : (Constante), axe2

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés B	Erreur standard	Coefficients standardisés Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	26,871	3,848		6,983	,000
	axe2	1,490	,152	,894	9,784	,000

a. Variable dépendante : total

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	axe3[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : total

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,503[a]	,253	,221	6,296

a. Prédicteurs : (Constante), axe3

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	308,916	1	308,916	7,794	,010[b]
	de Student	911,644	23	39,637		
	Total	1220,560	24			

a. Variable dépendante : total

b. Prédicteurs : (Constante), axe3

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	37,815	9,733		3,885	,001
	axe3	1,693	,606	,503	2,792	,010

a. Variable dépendante : total